الأخبار
al-akhbar

الثلاثاء 21 تموز 2026
العدد 5830 السنة العشرون
Mardi 21 Juillet 2026 no 5830 20ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة

تقرير 6

الأسعار زادت 8,6 خلال الحرب

خليك الحية رئيساً لـ«حماس»: نهج المقاومة باقٍ 10

الدولة البوليسية: ممنوع انتقاد آل سعود 3

ترامب يهدي عون أراضي محررة: تعاونٌ مع الشرع 2

بعد انتهاء مهلة غير معلنة مدّتها 72 ساعة منحتها حركة «أنصار الله» للوساطات الإقليمية، أعلنت صنعاء حظر الملاحة البحرية على السعودية (أ ف ب)

المشهد السياسي

كيف ترى إسرائيل الورشة؟

تحت عنوان «كيف سيعمل البرنامج التجريبي الجديد في جنوب لبنان»، نشرت القناة 15 الإسرائيلية أمس البرنامج الآتي:

سيُجري الجيش الإسرائيلي إعادة انتشار لقواته في إحدى مناطق البرنامج التجريبي، بهدف تمكين الجيش اللبناني من تنفيذ مهمته مع الحفاظ على أمن القوات الإسرائيلية، وحقها في الدفاع عن النفس وإزالة التهديدات.

● يُعدّ البرنامج اختباراً لسيادة الجيش اللبناني في القرى الثلاث المشمولة بالتجربة، باعتباره الجهة الرسمية الوحيدة المخوّلة بحيازة السلاح في المنطقة. ● لم يتم اتخاذ القرار النهائي بشأن المسار الكامل للعملية حتى الآن. ● في حال حدوث خروقات للاتفاق من قبل حزب الله، سيعمل الجيش الإسرائيلي عبر غرفة التنسيق بوساطة أميركية. ● سترافق البرنامج آلية رقابة صارمة بقيادة الولايات المتحدة، وتهدف التجربة والاتفاق إلى نزع السلاح غير القانوني من حزب الله.

● ستبقى إسرائيل في المنطقة الأمنية طالما كان ذلك ضرورياً لحماية بلدات الشمال. ● سيُحافظ الجيش الإسرائيلي على حرية العمل لإزالة التهديدات التي تستهدف القوات المنتشرة في المنطقة الأمنية.

ترامب يهدي عون أراضي محررة: تعاونٌ مع الشرع لنزع سلاح حزب الله

قبل ساعات من اللقاء المقرر اليوم بين رئيس الجمهورية جوزيف عون والرئيس الأميركي دونالد ترامب، سرّبت أوساط دبلوماسية أميركية في بيروت أن عون يتوقع أن يسمع من ترامب «التزاماً بضمان انسحاب إسرائيلي كامل من لبنان». وفي المقابل، أكدت أن الرئيس الأميركي سيكون «واضحاً في التشديد على أن ثمن ذلك هو التزام الحكومة اللبنانية بإنهاء الوجود العسكري لحزب الله على كامل الأراضي اللبنانية»، مشيرة إلى أنه سيطلب من عون «التعاون مع الرئيس السوري أحمد الشرع لمعالجة ملف حزب الله، على أن تكون الولايات المتحدة شريكاً فاعلاً مع الجانبين في هذه العملية».

ولن تُقاس زيارة عون إلى واشنطن بعدد اللقاءات أو بحجم عبارات الدعم الأميركية، بل بقدرتها على ترجمة هذه الوعود إلى مكاسب ملموسة للبنان. فالإدارة الأميركية التي تزعم استعدادها للمساعدة، تربط أي انخراط فعلي بمعادلة واضحة عنوانها حصر السلاح بيد الدولة، ما يطرح السؤال الجوهري: هل سيتمكن عون من انتزاع مقابل سياسي وأمني حقيقي من واشنطن؟

في هذا السياق، أعلنت واشنطن، عشية اللقاء المرتقب بين عون وترامب، إطلاق المرحلة التجريبية الأولى لما وصفته بمبادرة جديدة، في خطوة أرادت عبرها الإيحاء بالانتقال من مرحلة الوعود إلى التنفيذ. إلا أن وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو رسم بوضوح سقف هذه المبادرة، مؤكداً أن هدفها هو «بناء دولة لبنانية قوية تكون مؤسساتها، وفي مقدمها الجيش، الجهة العسكرية الوحيدة المخوّلة حمل السلاح، بما يمكّن الحكومة من إدارة الأمن، وترسيخ الاستقرار، وتحسين الواقع الاقتصادي للمواطنين».

ولم يقتصر الطرح الأميركي على البعد الأمني، بل توسّع ليشمل الجانب الاقتصادي، إذ تحدث روبيو عن العمل على استقطاب استثمارات أميركية ودولية إلى لبنان. ومن هذا المنطلق، لا تبدو المنطقة التجريبية التي أعلنت وزارة الخارجية الأميركية إطلاقها في بلدات فرون وصريفا وزوطر الغربية مجرد إجراء أمني محدود، بل تحمل دلالة سياسية مباشرة عشية زيارة عون، مفادها أن واشنطن مستعدة لتقديم خطوات عملية، شرط أن تقابلها السلطة اللبنانية بانتقال من الالتزامات النظرية إلى التنفيذ الفعلي.

> **تشترط واشنطن أن تنتقل السلطة اللبنانية من الالتزامات النظرية إلى التنفيذ الفعلي**

وتأتي هذه الرسائل الأميركية فيما تحاول إسرائيل تعزيز موقعها التفاوضي عبر تكثيف عملياتها العسكرية والقصف المدفعي في جنوب لبنان، سعياً إلى فرض وقائع ميدانية تواكب الضغوط السياسية التي تسبق انطلاق المحادثات.

ومن هنا، يبقى الاختبار الفعلي مرتبطاً بمدى قدرة قمة واشنطن على تحريك ملف «اتفاق الإطار». وتشير المعطيات إلى أن الإدارة الأميركية تدرس الإشراف، عبر القيادة المركزية الأميركية (سنتكوم)، على تنفيذ انسحاب تدريجي من المنطقة النموذجية الأولى، بالتزامن مع وصول اللواء جوزيف كليرفيلد إلى بيروت لوضع الترتيبات الميدانية الخاصة بهذه المرحلة. إلا أن هذا المسار يثير مخاوف من أن يتحول إلى مدخل لفرض أثمان سياسية تتجاوز الاتفاق الإطاري، تمهيداً للدفع نحو ترتيبات أوسع مع إسرائيل في مراحل لاحقة.

وتقول مصادر مطلعة إن المنطقة التجريبية يُفترض، وفق الرؤية الأميركية والإسرائيلية، أن «تؤسس لواقع أمني جديد يقوم على حدود أكثر استقراراً، وانتشار فعلي للجيش اللبناني، واحتكار الدولة قرارَي الحرب والسلم، ومنع إعادة بناء القدرات العسكرية لحزب الله داخل هذه المنطقة». غير أن العقدة الأساسية لا تزال تكمن في ترتيب تنفيذ الالتزامات. فبيروت تتمسك بأن يبدأ المسار بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي لا تزال تحتلها، باعتبار أن هذه الخطوة تشكل المدخل الطبيعي لتنفيذ بقية البنود، فيما تصر إسرائيل على اختبار قدرة الجيش اللبناني والدولة على فرض الوقائع الأمنية في مناطق لا تنتشر فيها قواتها، قبل الإقدام على أي انسحاب إضافي. وبذلك، لم يعد الخلاف يدور حول مبدأ المنطقة التجريبية بحد ذاته، بل حول من يقوم بالخطوة الأولى: إسرائيل عبر الانسحاب، أم لبنان عبر معالجة ملف السلاح؟

وأعلن المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي أمس أنه «بناءً على توجيهات المستوى السياسي، بدأ اليوم (أمس) تنفيذ برنامج تجريبي إقليمي تحت اسم «المجال الآمن» في جنوب لبنان، بالتعاون مع الجيش الأميركي (CENTCOM) والجيش اللبناني. وفي إطار البرنامج، تجري فرق من الجيش الإسرائيلي والجيش الأميركي والجيش اللبناني عمليات تنسيق وتخطيط لمواصلة تنفيذ الاتفاق». وأكد أن «الجيش الإسرائيلي سيعمل بقوة ضد أي خرق للاتفاق».

وفي موازاة ذلك، أشارت القناة 12 الإسرائيلية إلى أن الجيش الإسرائيلي سيبدأ، اليوم، الانسحاب من منطقتين تجريبيتين في جنوب لبنان، في إطار تنفيذ صيغة «اتفاق الإطار» الخاصة بالانسحاب من الأراضي اللبنانية المحتلة. ونقلت عن مسؤول إسرائيلي قوله إن إسرائيل «لن تنسحب من الأراضي التي سيطرت عليها ما دام حزب الله يشكل قوة مؤثرة في لبنان»، مدعياً أن الجيش الإسرائيلي سيحتفظ «بحرية الرد على أي تهديد» وسيواصل فرض سيطرته على المنطقة الحدودية طالما بقي هذا التهديد قائماً.

كما نقل موقع «أكسيوس» عن مسؤولين إسرائيليين تأكيدهم أن الانسحاب سيبدأ اليوم. وأوردت صحيفة «هآرتس» أن الجانب اللبناني أصر على عدم السماح لإسرائيل باستهداف المناطق التجريبية بعد انتشار الجيش اللبناني فيها. وفي السياق نفسه، أفادت هيئة البث الإسرائيلية («كان») بأن الرئيس عون سيطلب من ترامب تطبيق مقترح المناطق التجريبية وفقاً للرؤية اللبنانية وليس الإسرائيلية، أي أن تبدأ بانسحاب الجيش الإسرائيلي من المناطق اللبنانية المحتلة بالفعل، وليس من المناطق التي يوجد فيها الجيش اللبناني.

(الأخبار)

تقرير

مذكرة إحضار بحقّ حسن عليّق لمهاجمته ابن سلمان!

الدولة البوليسية: انتقاد آل سعود ممنوع

يبدو أن خطوات الانتقال إلى دولة الاستبداد دخلت مرحلة التنفيذ المتسارع. فإلى جانب السعي إلى إقرار قانون جديد للإعلام يضيّق هامش الحريات، تجاوزت دول الوصاية حتى الحدود الشكلية في تعاملها مع حلفائها في لبنان، وباتت، وفق ما يتردد في الأوساط السياسية والقضائية، تصدر أوامرها مباشرة إلى الأجهزة القضائية والأمنية.

أمس، طلب المدعي العام التمييزي القاضي أحمد رامي الحاج من فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي توقيف الزميل حسن عليق، على خلفية منشورات نشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي انتقد فيها النظام السعودي بسبب الحصار المستمر على اليمن.

وبحسب معلومات «الأخبار»، أكد القاضي الحاج أنه تحرك من تلقاء نفسه، مشيراً إلى أن رئيس الجمهورية جوزيف عون كان قد طلب منه سابقاً التحرك فوراً بحق كل من يهاجم السعودية، واعتبار ذلك جرماً لا يخضع لأحكام قانون المطبوعات. وانطلاقاً من هذا التفسير، اعتبر الحاج أن النشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي لا يدخل ضمن جرائم المطبوعات، بل يخضع للملاحقة الجزائية العادية. وبناءً عليه، فإن تخلّف عليق عن المثول أمام فرع المعلومات سيؤدي إلى إصدار مذكرات لتوقيفه وتعميمها على مختلف الأجهزة الأمنية لتنفيذها.

وعلمت «الأخبار» أن الموفد السعودي يزيد بن فرحان والسفير السعودي في لبنان فهد الدوسري تواصلا مباشرة مع وزراء وقضاة من أجل التحرك على خلفية ما نشره عليق. كما علمت أن رئيس الجمهورية يريد تنفيذ الأمر قبل عودته من واشنطن، حتى يتنصل من المسؤولية.

ووفق رواية عليق لما جرى معه، اتصل به فرع معلومات - جبل لبنان في قوى الأمن الداخلي لاستدعائه إلى «فرع التحقيق في شعبة المعلومات، بناءً على إشارة المدعي العام التمييزي». وبعد سؤال عليق عن السبب، أجابه المتصل: «لا نعلم. نحن مكلفون بالتبليغ حصراً». فرفض عليق الحضور، استناداً إلى أن الصحافيين لا يمثلون سوى أمام محكمة المطبوعات. بعدها، أجرى عليق اتصالات لمعرفة سبب الاستدعاء، ليكتشف أن سببه كتابته لتعليقين على موقع «إكس» هاجمَ فيهما ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، «بسبب حصاره الإجرامي للمحافظات الشمالية في اليمن»، وأخبره من تواصل معه أنها «تعليمات جوزيف عون، القاضية بملاحقة كل من يتعرّض لابن سلمان ونظامه». بعد ساعات، عاود رجل الأمن الاتصال به لتبليغه نقلاً عن المدعي العام التمييزي أن منشوره «لا يدخل ضمن صلاحيات محكمة المطبوعات». فأجابه: «هذا فَهْم متخلّف للقانون لا نعترف به، بل نتمسّك بحقنا بالمثول حصراً أمام محكمة المطبوعات».

وبحسب المعلومات، استندت النيابة العامة التمييزية لطلبها عليق على التحقيق أمام شعبة المعلومات، إلى اجتهاد يُميّز بين ما ينشره الصحافي في جريدة أو مؤسسة إعلامية، وما يكتبه على منصات التواصل الاجتماعي. ووفق هذا التفسير، يستفيد الصحافي من الضمانات التي يكفلها القانوني للصحافيين في قضايا المطبوعات، فقط في الحال الأولى. أما منشوراته الرقمية، فلا تدخل ضمن العمل الصحافي الذي تختص بقضاياه محكمة المطبوعات. وهو تفسير يلقي بظلال سلبية على الصحافيين، خصوصاً بعدما صارت المنصات الرقمية جزءاً أساسياً من عملهم.

(الأخبار)

أخبار

ابن فرحان لـ«تدجين» نادي رؤساء الحكومات

لا يقتصر دور الموفد السعودي يزيد بن فرحان على توفير الغطاء السياسي للرئيسين جوزيف عون ونواف سلام، وضبط إيقاع المواقف الداخلية بما يحول دون بروز معارضة للاتفاق الموقّع مع العدو، بل يمتد أيضاً إلى محاولة إدارة مواقف نادي رؤساء الحكومات السابقين، بما يضمن عدم تحولهم إلى منصة سياسية يستفيد منها خصوم عون وسلام، مع الحرص على إبقاء الرئيس سعد الحريري، المبتعد أصلاً عن المشهد، خارج هذه اللقاءات. ولفت في هذا السياق ما سرّبه مسؤول في قناة «العربية» عن تلقي إدارة القناة «لفت انتباه» بعدم استضافة شخصيات تعتزم انتقاد الاتفاق، موضحاً أن «السنيورة هو المقصود بهذا التنبيه». وفيما قال مقربون من السنيورة إنه زار قصر بعبدا تلبية لدعوة من الرئيس عون، عُلم أن رئيس الحكومة السابق اقترح القيام، إلى جانب سلام وميقاتي، بجولة على الرؤساء. إلا أن رئيس مجلس النواب نبيه بري لم يُبدِ حماسة للأمر، لعدم رغبته في أن يتحول منبر الرئاسة الثانية إلى منصة لمهاجمة المقاومة، أو لتأييد الاتفاق. وانتهى الأمر بالاتفاق على أن يقتصر اللقاء على رئيس الحكومة، الذي تشوب علاقته مع ميقاتي وسلام والسنيورة خلافات شخصية وسياسية؛ فالأول لم ينسَ دور سلام في «الانقلاب» عليه، ويرى الثاني أن صلاحيات رئاسة الحكومة تحتاج إلى حماية أكبر، في حين يواجه الثالث مشكلة في التفاهم مع رئيس الحكومة الذي يرفض التجاوب معه في ملفات عديدة.

سلام ينخرط في «سيستم» الواسطة والنفوذ!

قبل نحو أسبوعين، أصدر المجلس الأعلى للجمارك قراراً بنقل نحو 30 ضابطاً في الضابطة الجمركية وتحديد مراكزهم الجديدة. ورغم الإشادة بإقدام المجلس على إجراء تشكيلات غابت عن المديرية العامة للجمارك لأكثر من 12 عاماً، إلا أن المفاجأة جاءت من السراي الحكومي، حيث أبدى رئيس الحكومة نواف سلام استياءً شديداً لأن التشكيلات لم تتضمن نقل العقيد محمد قموع، صهر مديرة مكتبه فرح الخطيب التي عُيّنت قبل أيام سفيرة في وزارة الخارجية، من المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي إلى الجمارك. وبحسب المعلومات، لم تلقَ رغبة سلام آذاناً مصغية داخل الجمارك، وإن كان المعنيون يؤكدون أنه لم يطلب الأمر مباشرة من المجلس الأعلى، بل نقله عبر وزير المالية ياسين جابر. إلا أن ذلك لم يغيّر النتيجة، ما أثار غضب رئيس الحكومة الذي لجأ إلى تهريب مرسوم جوّال يحمل عبارة «سري للغاية» لنقل قموع إرضاءً لمديرة مكتبه. وسلك المرسوم، خلال ساعات قليلة، طريقه بين المراجع الرسمية، بما فيها القصر الجمهوري، قبل مغادرة رئيس الجمهورية جوزيف عون إلى الولايات المتحدة. ولأنه لا يوجد مركز شاغر يمكن لقموع أن يتسلّمه في الجمارك، فإنه سيبقى في مصلحة المراقبة إلى حين إيجاد منصب له، لا سيما وأنه سيعتبر فور نقله، الضابط الأعلى رتبة. وهكذا، لم يحتج سلام إلى وقت طويل للدخول في «السيستم» الذي تعهّد بمحاربته، متجاوزاً شعارات الإصلاح ومكافحة الفساد والمحسوبيات، عبر مرسوم حمل كل سمات التعيين القائم على الواسطة والنفوذ.

(الأخبار)

«المناطق التجريبية» تبدأ من فرون وصريفا وزوطر الغربية

هل نحن أمام «قطاع عملياتي جديد»؟

حمزة الخنسا

أعلنت وزارة الخارجية الأميركية بدء تشغيل «المناطق التجريبية» في فرون وصريفا وزوطر الغربية، باعتبارها المرحلة الأولى من الاتفاق الإطاري الذي جرى التوصل إليه بين سلطة الوصاية اللبنانية والعدو الإسرائيلي برعاية واشنطن. وفيما لم يحدد البيان الأميركي إطاراً زمنياً لهذه المرحلة، ولم يأتِ على ذكر انسحاب إسرائيلي من القرى المشمولة، تحدّثت مصادر عديدة عن أن الانسحاب قد يبدأ اليوم. في حين ركّز البيان الأميركي على بدء تطبيق الآلية التنفيذية بإشراف مجموعة التنسيق العسكرية الخاصة بلبنان.

وبما أن الإعلان الأميركي لا يتحدث عن تسوية دخلت حيّز التنفيذ بقدر ما يعلن بدء اختبار نموذج أمني جديد، يصبح السؤال الأهم ليس ما الذي قاله البيان، بل لماذا اختيرت فرون وصريفا وزوطر الغربية لتكون أولى «المناطق التجريبية».

اللافت أولاً أن فرون وصريفا تقعان خارج «الخط الأصفر»، أي خارج الحد الأقصى لمنطقة الاحتلال الإسرائيلي الحالية (أي أنهما خاليتان من أي وجود عسكري معادٍ)، فيما تقع زوطر الغربية على تماس مع أحد أكثر المحاور حساسية في القطاع الشرقي ولا وجود للعدو في أي نقطة تابعة عقارياً لها إلّا داخل القرية أو عند أطرافها. ولو كان الهدف إنشاء شريط أمني ملاصق للحدود، لكان من المنطقي اختيار قرى تقع جميعها ضمن نطاق الاحتلال الحالي أو على تخومه. لكن اختيار بلدتين تقعان إلى الداخل يشير إلى أن التجربة تتجاوز مفهوم الشريط الحدودي التقليدي.

وتزداد هذه الملاحظة أهمية إذا أخذ في الاعتبار أن الجيش اللبناني لم يكن ينتظر الإعلان الأميركي للدخول إلى هذه المناطق. وتقول مصادر ميدانية لـ«الأخبار» إن الجيش اللبناني وصل أمس إلى منطقة الصوان الواقعة بين زوطر الغربية وقلعة الجسر، بعدما كانت وحداته قد انتشرت بالفعل في فرون وصريفا، وبدأت الانتشار في محيط زوطر الغربية بالتوازي مع ترتيبات وقف إطلاق النار، وانتظاراً لضوء إسرائيلي. وبالتالي، فإن ما بدأ ليس انتشار الجيش بحد ذاته، بل تشغيل آلية جديدة تربط هذا الانتشار بإجراءات التحقق والمراقبة، وبمراحل الانسحاب الإسرائيلي عندما تبدأ.

من هنا، يصبح اختيار القرى الثلاث أكثر دلالة من الإعلان نفسه. فزوطر الغربية لم تُذكر منفردة منذ البداية. إذ كانت التسريبات التي سبقت مفاوضات روما تشير إلى «زوطر» بصورة عامة، قبل أن يستقر البيان الأميركي على تسمية زوطر الغربية وحدها من دون الشرقية، علماً أن زوطر الشرقية كان العدو قد دخل أحياءها الجنوبية والشرقية خلال الحرب، وعندما انكشفت قواته أعاد تموضعها داخل القرية وبين منازلها. قد يبدو هذا التعديل تفصيلاً، لكنه يعكس تحديداً دقيقاً للقطاع الذي ستجري فيه التجربة، ولا سيما أن زوطر الغربية تشكل المدخل الطبيعي إلى محور علي الطاهر وقلعة الشقيف، وهما من أكثر المواقع التي احتلت موقعاً مركزياً في الحسابات العسكرية الإسرائيلية خلال الحرب وما بعدها.

أما فرون وصريفا، فلا تبدوان، وفق المعطيات، بلدتين تتمتعان بخصوصية استخباراتية تميزهما عن عشرات القرى الجنوبية الأخرى التي تحدث العدو الإسرائيلي عن وجود بنى عسكرية للمقاومة فيها. لذلك، يبدو التفسير الجغرافي أكثر ترجيحاً من تفسير يقوم على وجود أهداف استثنائية داخل هاتين البلدتين.

وعند النظر إلى القرى الثلاث على الخريطة، تظهر صورة مختلفة تماماً. فهي لا تبدو نقاطاً منفصلة، بل تشكل شريطاً عملياتياً يمتد من فرون جنوباً مروراً بصريفا وصولاً إلى زوطر الغربية شرقاً، على محور يربط بنت جبيل بالنبطية ويتقاطع مع الطرق المؤدية إلى وادي الحجير ومرتفعات علي الطاهر. ومن هذه الزاوية، لا تعود «المناطق التجريبية» ثلاث بلدات مستقلة، بل تصبح قطاعاً عملياتياً واحداً يحمل أسماء بلدات، من دون أن يطابق حدودها الإدارية.

وهذا يفسر أيضاً إدراج فرون وصريفا رغم وقوعهما خارج الخط الأصفر. فالغاية ليست رسم شريط أمني جديد بمحاذاة الحدود، وإنما اختبار نموذج أمني يمتد إلى الداخل، يقوم على تثبيت انتشار الجيش اللبناني، وإبعاد أي وجود مسلح غير تابع للدولة، وربط ذلك بانسحابات إسرائيلية متدرجة وآليات تحقق ومراقبة، قبل تعميم النموذج على قطاعات أخرى إذا نجحت المرحلة الأولى.

وفيما لم تُنشر حتى الآن خرائط رسمية تحدد حدود «المناطق التجريبية»، كما لم تقدم واشنطن أو إسرائيل تفسيراً لاختيار هذه القرى دون غيرها. لكن جميع المؤشرات المتوافرة تقود إلى فرضية متماسكة تقول إن ما جرى اختياره ليس ثلاث قرى منفصلة، بل قطاع أمني جديد قد يشكل النموذج الذي سيُبنى عليه تنفيذ الاتفاق في بقية جنوب لبنان. ومن هذا المنطلق، يمكن فهم المقاربة الإسرائيلية للخطة. ففي الخطاب الإسرائيلي، لا تُعرض «المناطق التجريبية» باعتبارها بداية تسوية سياسية، بل باعتبارها اختباراً عملياً لقدرة الجيش اللبناني على الإمساك بالأرض ومنع عودة أي نشاط عسكري للمقاومة. لذلك، يُنظر إلى أي انسحاب إسرائيلي باعتباره خطوة مشروطة وقابلة للتراجع، فيما تُمنح واشنطن دور المراقب والضامن. وإذا صح أن التجربة تستهدف قطاعاً عملياتياً لا ثلاث قرى منفصلة، فإنها قد تكون النموذج الذي ستُقاس على أساسه المراحل اللاحقة من تنفيذ الاتفاق، سواء من حيث توسيع نطاقه أو من حيث الإبقاء على القيود الأمنية التي يسعى العدو الإسرائيلي إلى تكريسها.

> **تقع فرون وصريفا خارج «الخط الأصفر» فيما تقع زوطر الغربية على تماس مع أحد أكثر المحاور حساسية في القطاع الشرقي**

تقرير

مشروع التمديد يفتح «الصندوق الأسود» للمجلس الإسلامي العلوي

إيهاب مرعي

سحب مشروع قانون تمديد ولاية المجلس الإسلامي العلوي من جدول أعمال الهيئة العامة لمجلس النواب التي انعقدت الأربعاء والخميس الماضيين، وإحالته على اللجان المشتركة، لم يكونا مجرّد تأجيل تقني لاستحقاق تشريعي، بل شكّلا انتكاسة لمحاولة تكريس نهج التمديد داخل مؤسسات الطائفة، وفتح الباب مجدّداً أمام المطالبة بإجراء الانتخابات في موعدها عام 2027، وإعادة تفعيل القانون الرقم 449 الصادر عام 1995، الذي ينظّم شؤون المجلس، الذي تعيش مؤسساته في حالة شلل شبه كامل منذ تشرين الثاني 2023.

ويأتي هذا التطوّر بعدما أثار مشروع القانون اعتراضاً واسعاً داخل الطائفة، في ظلّ اعتباره محاولة لفرض تمديد مُقنّع لأعضاء المجلس الحاليين، وإطالة أمد واقع مؤسساتي يعاني أصلاً من الجمود واستبعاد الكفاءات.

ويقول معارضون إن المفارقة تكمن في أن الإدارة الحالية أعادت إنتاج ذهنية احتكار القرار، عبر تجميد الهيئة العامة للمجلس، التي تضم نحو 200 عضو من مختلف الاختصاصات والمواقع الاجتماعية، من قضاة ومحامين وأطباء ومهندسين وأساتذة جامعيين ورؤساء بلديات ومخاتير وممثّلين عن الجمعيات، مقابل حصر القرار بمجموعة لا يتجاوز عددها 13 شخصاً، هم أعضاء الهيئتين الشرعية والتنفيذية، إضافة إلى النائبين الحاليين عن الطائفة (حيدر ناصر وأحمد رستم).

وبحسب هؤلاء، لم يؤدّ هذا الواقع إلى تعطيل اللجان الانتقي عشرة للمجلس فحسب، بل رافقه تكريس لسياسة التمديد الوظيفي حتى سنّ السبعين، وإجراء تعيينات داخل ملاك المجلس من دون إعلان أو منافسة، إذ جرى ملء 33 وظيفة بصورة استنسابية، تركّز معظمها ضمن عدد محدود من العائلات، في ما يُعدّ خروجاً على معايير الشفافية وتكافؤ الفرص.

ويستعيد معارضو التمديد سلسلة المحطات التي شهدها المجلس خلال السنوات الماضية، بدءاً من الانتخابات التي أُثيرت حولها اعتراضات قانونية عام 2007، مروراً بتمديد عام 2013 الذي استند إلى ذرائع أمنية اتّضح لاحقاً، وصولاً إلى قانون التمديد الرقم 140 الصادر عام 2019، والذي أبطل المجلس الدستوري أربعاً من موادّه.

وفيما فضّل النائب أحمد رستم عدم الإدلاء بأي موقف بشأن مشروع التمديد، شدّد النائب حيدر ناصر، في حديثه لـ«الأخبار»، على موقفه الرافض للتمديد. وأشار إلى أن مشروع القانون لم يتقدّم به شخصياً ولا النائب قاسم هاشم، كما يُشاع، وإنما أحيل من مجلس الوزراء إلى لجنة الإدارة والعدل، حيث نوقشت التعديلات بحضور ممثّلين عن المجلس والهيئة العامة. وأضاف أنه حتى لو أقرّ القانون، فإن ذلك لا يعني تمديد ولاية المجلس الحالي، باعتبار أن النص لا يسري بمفعول رجعي، ما يبقي الانتخابات قائمة في موعدها العام المقبل، على أن يستفيد الفائزون فقط من أحكام رفع سنّ الولاية إلى السبعين.

وفي ما يتعلق بتحوّل عدد من أعضاء الهيئتين الشرعية والتنفيذية إلى موظفين في المجلس، اعتبر ناصر أن هذا الواقع بشكّل تضارباً واضحاً في المصالح، إذ لا يمكن لهيئة تملك صلاحية انتخاب رئيس المجلس أو عزله أن تكون، في الوقت نفسه، خاضعة له إدارياً ووظيفياً. كما وجّه عتباً إلى أعضاء الهيئة العامة الذين «لم يمارسوا الدور المطلوب منهم في تصويب أداء المجلس».

من جهته، كشف المحامي محمد ناصر، الذي مثّل الهيئة العامة أمام لجنة الإدارة والعدل خلال مناقشة تعديل القانون، أن اللجنة، برئاسة النائب جورج عدوان، توصّلت بعد المداولات إلى توافق مع ممثّلي المجلس على الصيغة النهائية للتعديلات، قبل أن «نُفاجأ لاحقاً بإدخال تعديلات على المحضر لم تكن موضع اتفاق».

وأوضح أن ابرز ما أُضيف هو نص يمنح القانون مفعولاً رجعياً، بما يؤدّي عملياً إلى تمديد ولاية المجلس الحالي حتى بلوغ أعضائه سنّ السبعين. وأضاف أنه وجّه كتاباً إلى رئيس لجنة الإدارة والعدل وإلى مقرّرها النائب مروان حمادة، كما قدّم مراجعة إلى المدير العام لمجلس النواب، مؤكداً أنه تلقّى وعداً بإعادة تصحيح ما أُدخل من تعديلات.

إشكالية «الموظفين الاعضاء»

يُعدّ الجمع بين عضوية الهيئتين الشرعية والتنفيذية والوظيفة داخل المجلس الإسلامي العلوي من أكثر الملفات إثارة للجدل. فالعضو الذي يُفترض أن يشارك في رسم سياسات المجلس ومراقبة حسن إدارته، يتحوّل بعد انتخابه إلى موظف يخضع إدارياً لرئيس المجلس ورؤساء المصالح، ويتقاضى راتباً وامتيازات، ما يجعل استقلاليته موضع تساؤل.

وبحسب مُعطيات حصلت عليها «الأخبار»، فإن معظم أعضاء الهيئة الشرعية عُيّنوا موظّفين في المجلس بعد انتخابهم، فيما عمد بعض أعضاء الهيئة التنفيذية إلى توظيف أقارب لهم، باستثناء عضو تنفيذي واحد كان يعمل في المجلس قبل انتخابه. وتضيف المصادر أن أحد أعضاء الهيئة الشرعية الستة يقيم خارج لبنان منذ أكثر من عام بحجة انتدابه إلى وظيفة أخرى، ما يثير تساؤلات حول كيفية مشاركته في اجتماعات الهيئة وآلية التصويت على قراراتها.

يؤكد المحامي ناصر أن هذه الحالة تمثّل نموذجاً واضحاً لتضارب المصالح، مشيراً إلى وجود رأي صادر عن مجلس شورى الدولة يمنع الجمع بين عضوية هيئة المجلس والوظيفة فيه. وأوضح أن خمسة من أصل ستة أعضاء في الهيئة الشرعية (الشيخ أصف العلي، الشيخ حامد زغبور، الشيخ محمد العلي، الشيخ علي درويش، والشيخ علي حامد عبده) هم موظفون في المجلس، إضافة إلى عضو في الهيئة التنفيذية (نضال المحمد). وبذلك، فإن ستة من أصل 11 عضواً في الهيئتين «لا يحق لهم قانوناً المشاركة في انتخاب رئيس المجلس ونائبه». ويكشف أن مراجعة قانونية بهذا الخصوص قُدّمت أمام هيئة القضايا، ولا تزال ضمن المهل القانونية من دون أن يُبتّ فيها حتى الآن.

معارضة داخل الهيئة العامة

تاريخياً، حُرمت الطائفة الإسلامية العلوية من حقوقها المؤسساتية، ولا سيما إنشاء محاكمها الشرعية وتعيين مفتين لها في بيروت وطرابلس وعكار، بفعل التجاذبات السياسية. ويعتبر قسم واسع من أعضاء الهيئة العامة أن التعديلات المطروحة لا تنتج نحو استكمال هذه الحقوق، بقدر ما تهدف إلى تكريس الأمر الواقع وتحصين الإدارة الحالية.

وفي هذا السياق، يؤكّد عضو الهيئة العامة الدكتور أحمد كرم، الذي يمثّل مجموعة تضم أكثر من عشرين عضواً من مختلف الفئات المنبثقة عن المجلس، أنه لا يعارض من حيث المبدأ تمديد ولاية المجلس أو رئيسه حتى سنّ السبعين، لكنه يرفض تطبيق هذا التعديل على المجلس الحالي. وأوضح أن المجلس الحالي انتُخب بموجب القانون النافذ آنذاك، الذي حدّد ولاية المجلس والرئيس بأربع سنوات، وبالتالي لا يجوز إخضاعه لاحقاً لقانون جديد يمنحه ولاية أطول.

واعتبر أن أي تعديل يجب أن يبدأ تطبيقه مع الانتخابات المُقرّرة عام 2027، بحيث يُنتخب المجلس الجديد على أساس القانون المُعدّل، ويستفيد الفائزون وحدهم من أحكامه. وشدّد على أن أي محاولة لتمديد ولاية المجلس الحالي أو إلغاء الانتخابات المرتقبة ستُواجَه بالطعن أمام المراجع المختصة، مؤكداً أن أعضاء الهيئة العامة سيستخدمون جميع الوسائل القانونية المُتاحة لإبطال مفاعيل أي قانون من هذا النوع، معتبراً أن التمديد «يشكّل اعتداءً على حق أبناء الطائفة في اختيار ممثّليهم، ولن نوفّر طريقة لوقف هذه المهزلة».

رئيس المجلس الإسلامي العلوي الشيخ علي قدور، استغرب، في اتصال مع «الأخبار»، إثارة الملف في هذا التوقيت، معتبراً أن طرحه «من باب لزوم ما لا يلزم»، لأن مشروع القانون «بات في مراحله الأخيرة، بعدما أُشبع درساً وتعديلاً، وحظي بموافقة جميع الأطراف خلال مناقشته في لجنة الإدارة والعدل». وأوضح أن المجلس الحالي «لم يضع التعديلات، بل ورثها عن المجلس السابق، ودوره اقتصر على تحريك المشروع وطلب إحالته من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب لإقراره بصيغته المُعدّلة». ورأى أن الهيئة العامة للمجلس لا تملك حق الطعن في القانون في حال إقراره، موضحاً أن هذا الحق يقتصر على عشرة نواب أو المجلس الدستوري وفق الأصول القانونية.

في المقابل، علمت «الأخبار» أن المناقشات التي شهدتها الهيئة العامة لمجلس النواب، قبل إحالة المشروع إلى اللجان المشتركة، أظهرت رفضاً واسعاً لإقرار التمديد بالصيغة المُقترحة، فيما دار النقاش حول إمكان حصر أي تمديد، إذا حصل، بسنة أو سنتين، بدلاً من ربط انتهاء الولاية ببلوغ سنّ السبعين.

وبحسب المعلومات، لعب النائب ناصر دوراً أساسياً في الاعتراض على المشروع، انطلاقاً من رفضه استمرار تعديل القانون القديم بصورة متكرّرة بما يتناسب مع من يتولّى رئاسة المجلس. وينقل عنه مقرّبون أن المخرج الحقيقي لا يكمن في تمديد جديد أو تعديل إضافي، بل في طي صفحة هذا القانون نهائياً، والشروع في إعداد قانون عصري جديد، «يصنعه أبناء الطائفة العلوية ويعبّر عن خصوصيتها، بدلاً من الاستمرار في استنساخ قوانين المجالس المَلّية الأخرى، ثم العودة في كل مرحلة إلى تعديلها بما يخدم اعتبارات آنية».

النائب حيدر ناصر في مجلس النواب (موقع X)

> آثار مشروع القانون اعتراضاً واسعاً داخل الطائفة كونه يمدّد لواقع مؤسساتي يعاني من الجمود واستبعاد الكفاءات

أزمة دار الفتوى تتفاقم: لا حلول أمام المفتي

لينا فخر الدين

يواصل فريق مفتي الجمهورية، الشيخ عبد اللطيف دريان، البحث «بالسراج والفتيلة» عن أي مخرج يجنّبه العزل، في ظل مؤشرات إلى أن مجلس شورى الدولة يتجه إلى إبطال التمديد، استناداً إلى الطعن الذي تقدّم به القاضيان الشرعيان الشيخ عبد العزيز الشافعي والشيخ همام الشعار، ما يعني عملياً انتهاء ولاية دريان. ويرتكز الطعن إلى التعديل الذي أقرّه المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى السابق قبل نحو عامين، والقاضي برفع سن تقاعد مفتي الجمهورية من 72 إلى 76 عاماً، وسن تقاعد مفتي المناطق إلى 72 عاماً.

ورغم اتساع دائرة النقاش حول أزمة دار الفتوى في الأوساط الدينية والسياسية، تؤكد مصادر متابعة أن أي مخرج عملي وجدي لم يتبلور حتى الآن، سواء لإخراج دريان من منصبه قبل صدور قرار «الشورى» بإبطال التمديد، أو لإيجاد صيغة قانونية تتيح تمديد ولايته مجدداً. وتشير المصادر إلى أن كل اقتراح يُطرح سرعان ما يصطدم بعقدة قانونية أو سياسية تعيد الأمور إلى نقطة الصفر.

وانعكس هذا الانسداد أيضاً في الاجتماع الذي عقده رئيس الحكومة نواف سلام، نهاية الأسبوع الماضي، مع رؤساء الحكومات السابقين نجيب ميقاتي وتمام سلام وفؤاد السنيورة، حيث خُصص جانب من النقاش للبحث عن مخرج للأزمة. وبحسب مصادر مطلعة، لم ينجح المجتمعون في التوصل إلى حل، ولا حتى إلى مقاربة موحدة، باستثناء الاتفاق على ضرورة حفظ ماء وجه دريان وصون هيبة منصب مفتي الجمهورية، بعدما ربطت بعض الأوساط بين إنهاء ولايته وبين استهداف الطائفة السنية، بمعزل عن المخالفات القانونية التي شابت جلسة التمديد.

وفي هذا الإطار، طُرحت فكرة إعداد تمديد جديد يتيح لدريان البقاء في منصبه حتى عام 2029، ولا سيما بعدما أبدى استعداده لتنفيذ الإصلاحات التي يطالب بها الرؤساء وعدد من العلماء في مؤسسات دار الفتوى. إلا أن بعض المجتمعين ذكّروا بأن الوعود الإصلاحية التي سبق أن قدّمها دريان، خلال اللقاءات التي سبقت انتخابه مفتياً في السفارة المصرية، بقيت حبراً على ورق، ما يجعل التعويل على وعود جديدة موضع شك.

وبينما بدا ميقاتي الأكثر حماسة لخيار التمديد الثاني، كان الرؤساء الآخرون، وفي مقدمهم السنيورة، أكثر تحفظاً، معتبرين أن أي تمديد جديد سيؤدي إلى فتح الباب أمام مراجعة جديدة أمام مجلس شورى الدولة.

ويستند هذا الرأي إلى ما ينقله مقربون من مقدمي الطعن، الشافعي والشعار، اللذين يؤكدان أنهما سيتقدمان بطعن جديد إذا مُدّدت ولاية دريان للمرة الثانية خارج الأصول القانونية. فبحسب وجهة نظرهما، في حال إبطال التمديد الحالي، يكون دريان قد انهى ولايته الأصلية عام 2025 وأصبح مفتياً سابقاً، ما يجعل أي تمديد، بعد انقطاع الولاية، غير جائز قانوناً، ويستلزم دعوة الهيئة الناخبة إلى إعادة انتخابه.

كما أبدى عدد من الرؤساء المجتمعين خشيتهم من أن يؤدي أي تمديد جديد إلى إثارة موجة من الانتقادات الإعلامية والشعبية. وانتهى النقاش إلى طرح فكرة أن يمارس رئيس الحكومة ضغطاً على رئيس مجلس شورى الدولة، القاضي يوسف الجميل، لتأخير البت في الطعن ريثما يتم التوصل إلى مخرج، من دون أن يُقدم سلام أي التزام في هذا الاتجاه.

وتناول الاجتماع أيضاً ملفات تتعلق بجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية

> عارض رؤساء الحكومات فكرة «تمديد جديد» لأنه سيكون معرّضاً للطعن

ودار الأبتام الإسلامية. ولم يتضح ما إذا كان انعقاده جاء بطلب من عواصم عربية تتابع أزمة دار الفتوى، ولا سيما بعد تداول أوساط الدار معلومات عن بدء السفارة المصرية مسعىً جدياً لمعالجة الملف، إثر زيارة أحد دبلوماسييها إلى دار الفتوى قبل أيام، على أن يجري التنسيق في هذا الملف مع السفارة السعودية.

(هيثم الموسوي)

تقرير

إصرار على توثيق جرائم إسرائيل وملاحقتها دولياً

متري وسلامة «يتمردان» على رئيسي الجمهورية والحكومة

رلى إبراهيم

رغم موافقة رئيسي الجمهورية جوزيف عون والحكومة نواف سلام على التنازل عن حقّ لبنان في ملاحقة العدو الإسرائيلي في المحافل الدولية، ضمن اتفاق الإطار الموقّع في واشنطن، في تقصي انتهاكات القانون الدولي متري ووزير الثقافة غسان سلامة بهذا الحق. فبمعزل عن كل الملفات السياسية وقربهما من سلام، إلا أن الوزيرين ثابتان في موقفهما من العدو الإسرائيلي. وتقول مصادر سياسية مطلعة إن متري الذي يرأس اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني واجه ضغوطات إسرائيلية ودولية كبيرة قبل سفره إلى جنيف لعقد لقاءات مع مسؤولين أمميين ودوليين، على رأسهم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. هذه الضغوط، على ما تؤكد المصادر، وصلت إلى حدّ الطلب منه عدم إجراء الزيارة، والتنقيد باتفاق الإطار والمادة 13 منه خصوصاً، التي تنص على «وقف جميع الأعمال العدائية أو السلبية في المحافل السياسية أو القانونية الدولية». وسبب الضغوط هذه إعداد اللجنة التي يرأسها متري تقريراً يوثّق انتهاكات العدو الإسرائيلي للقانون الدولي الإنساني، بما فيها تدمير البلدات والقرى وقتل الصحافيين والمسعفين والاعتداء على المواقع الأثرية والأعيان المدنية والبنى التحتية المحمية بموجب هذا القانون الدولي. يضاف إلى ذلك عمله على إنشاء مرصد دائم لرصد انتهاكات القانون الدولي الإنساني بالتعاون مع دول ومنظمات دولية. هذا الأمر تسبب بجنون إسرائيلي غير مسبوق، إلا أن متري أبلغ المعنيين وهو في طريقه إلى جنيف أن اتفاق الإطار لا يعنيه ولا يلتزم به، طالما لم يمرّ في مجلس الوزراء. وأعلن بعد عودته أن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان شكّل فريقاً من الخبراء الدوليين للعمل بصورة مستقلة عن الدولة اللبنانية، في تقصي انتهاكات القانون الدولي الإنساني، مشيراً إلى أنهم بدأوا عملهم

> متري تعرض لضغوط إسرائيلية ودولية لكنه أبلغ المعنيين بأن اتفاق الإطار لا يعنيه ولن يلتزم به

فور وصولهم إلى لبنان. كذلك، أعاد متري فتح ملف الأسرى مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مؤكداً «استمرار غياب التعاون الإسرائيلي، ولا سيما في ما يتعلق بالكشف عن أوضاع الأسرى والموقوفين، وحجب المعلومات ذات الصلة». ومن هذا المنطلق، يتم التحضير لمؤتمر دولي حول قانون النزاعات المسلحة سيعقد في العاصمة الأردنية عمّان، خلال تشرين الثاني المقبل.

أما وزير الثقافة غسان سلامة، فانجز في وزارته ما كان يفترض أن يكون في صلب مهام وزير الخارجية يوسف رجي. ولا يوفر سلامة مناسبة، إلا ويضيء فيها على التعديات الإسرائيلية والاحتلال القائم، فضلاً عن قيادته حملة دولية لتوثيق الأضرار التي لحقت بالمواقع الأثرية في الجنوب. وبعد أن دقّ ناقوس الخطر أمام المنظمات الدولية بعد «تعمّد الجيش الإسرائيلي استهداف قلعة الشقيف الصليبية بشكل مباشر قبل احتلالها»، يتوقع أن تدرج منظمة «يونيسكو» القلعة وعدداً من المواقع الأثرية في صور وغيرها على لائحة التراث العالمي المهدد بالخطر، علماً أن القلعة مدرجة على اللائحة التمهيدية، والنجاح في إدراجها بشكل دائم سيسهم في حمايتها من المخططات الإسرائيلية التي تطمح إلى تدميرها، بحجة وجود أنفاق تحتها. وسبق لسلامة أن دحض تلك المزاعم، مؤكداً أنها مضللة وعارية عن الصحة كلياً. وبحسب المعلومات، سيبدأ ممثلو الدول الأعضاء الـ196 في «يونيسكو» الجمعة المقبلة، التصويت على إدراج مواقع جديدة في قائمتي التراث العالمي والتراث العالمي المهدد بالخطر، خلال اجتماعهم في مدينة بوسان في كوريا الجنوبية. وإدراج آثار صور ضمن هذه اللائحة من شأنه أن يحفّل المجتمع الدولي مسؤوليات إضافية في حمايتها، ولا سيما إزاء تعرضها لاعتداءات مستمرة.

ويجري العمل بالتوازي على تثبيت قلاع جبل عامل التاريخية في شقرا وشمع وتبنين والشقيف كمواقع أثرية محمية عالمياً.

هكذا نجح وزيران في الحلول مكان جمهورية عجزت بكاملها عن فرض سيادتها وحماية مدنييها، لا بل تواطأت مع عدوها على قتلهم عبر حرمانهم من الحق الذي يكفله القانون الإنساني، بمقاضاة القاتل والمحتلّ.

تقرير

ملاحظات قانونية على استمرار توقيف مدير «الحقوق - الاولى»

فاتن الحاج

أكثر من تسعة أشهر مرّت على توقيف مدير كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية - الفرع الأول في الجامعة اللبنانية، مجتبى مرتضى، للاشتباه في تلاعبه بعلامات الامتحانات. وتتزايد المطالبات بإخلاء سبيله مع مشتبه فيهم آخرين موقوفين أيضاً، وسط اعتراضات من عائلاتهم ووكلاء الدفاع على مسار التحقيق.

القضية بدأت بعد شبهات طاولت آلية تعديل بعض العلامات، ما دفع جهاز أمن الدولة إلى فتح تحقيق، انتهى بتوقيف مرتضى وأمين السر في الكلية طارق بكري، إلى جانب موظفين وطلاب آخرين، قبل إحالة القضية إلى محكمة الجنايات.

ومع انتقال الملف إلى المسار القضائي، برزت إشكالية استمرار التوقيف الاحتياطي، في ظل تمسك الدفاع بأن طول هذه المدة يحتاج إلى تبرير قانوني واضح، ولا سيما أن أشخاصاً آخرين واردة أسماؤهم في الملف لم يمثلوا أمام التحقيق. ويشير الدفاع إلى أن بعض الطلاب الكويتيين، إضافةً إلى آخرين بينهم الصحافي فادي بودية الذي كان طالباً في الكلية، لم يتم الاستماع إليهم.

وتؤكد الأستاذة في كلية الحقوق عزة سليمان أن «استمرار التوقيف يطرح إشكالية قانونية في ضوء المادة 108 من قانون أصول المحاكمات الجزائية»، مشيرةً إلى أن «إبقاء مرتضى موقوفاً لأكثر من تسعة أشهر يحتاج إلى تعليل خصوصاً أن التهم المنسوبة إليه لا تبرر توقيفه كلّ هذه المدّة». وأوضحت أن «إخلاء السبيل لا يعني إعلان البراءة، بل متابعة المحاكمة من خارج الاحتجاز»، مشددةً على أن «التوقيف الاحتياطي يبقى إجراءً استثنائياً وليس قاعدة». ولفتت إلى «اعتماد التحقيق القضائي في مرحلتيه الأولى (قاضية التحقيق) والثانية (الهيئة الاتهامية) على التحقيق الأمني»، متهمةً القضاء بـ«تجاهل دوره القانوني ودوره القضائي، إذ شاب القرارين شوائب قانونية، يضاف إليها رفض الهيئة الاتهامية التوسع في التحقيق، الأمر الذي يطرح أسئلة حول ضمانات المحاكمة العادلة».

بدورها، ترى عائلة مرتضى أن القضية «ابتعدت عن مسارها الأساسي»، معتبرةً أن «التركيز انتقل من ملاحقة المخالفات التي كانت موضع التحقيق إلى ملاحقة مرتضى نفسه»، فيما «الإجراءات لم تستكمل بحق آخرين وردت أسماؤهم»، مطالبةً بـ«استدعاء جميع المعنيين للوصول إلى الحقيقة كاملة». وبحسب العائلة، بدأ مرتضى قبل نحو أسبوع إضراباً عن الطعام احتجاجاً على استمرار توقيفه وعدم إخلاء سبيله.

بدوره، أشار وكيل الدفاع عن مرتضى، المحامي لؤي غندور، إلى أن التحقيقات أثبتت أن طبيعة التهم الموجهة إلى موكله «هي عبارة عن جنح ولا تستوجب التوقيف الطويل»، معتبراً أن «إخلاء السبيل فرصة لفتح ملف الفساد في الجامعة اللبنانية على مصراعيه، بشكل هادئ». على أن «تحدد المسؤوليات الكاملة لكل من يثبت ارتباطه بالقضية، فلا يسبق الموضوع ويتوقف عند هذا الحدّ، أي أن يختزل الملف بشخص واحد، هو مجتبى مرتضى».

وبالنسبة للطلاب الموقوفين، تشير وكيلة الدفاع عن أحدهم، سامية المولى، إلى أن موكلها «لا يزال موقوفاً منذ أوائل تشرين الأول 2025»، معتبرةً أن «وضعه يتقاطع مع وضع الطلاب الكويتيين الذين، لم تتم دعوتهم إلى التحقيق، باستثناء طالب واحد استُدعي إلى جهاز أمن الدولة وخضع للاستجواب ثم تُرك».

ووفقاً لها، لا ترقى الأفعال المنسوبة إلى الموقوفين «إلى مستوى الجناية»، وهم «ليسوا من أصحاب السوابق أو من المقيمين خارج لبنان». وتقول إن «موكلها تعرض إلى تعذيب نفسي من المحقق»، مشيرةً إلى أنها «تقدمت بطلب للاستماع إلى إفادته في جلسة 7 تشرين الأول 2025، حيث أُجيب على إعطاء إفادة تبين في ما بعد وبالدليل، أنها غير صحيحة».

تقرير

بين صدمة النفط وكلفة النزوح
الأسعار زادت 8,6% خلال الحرب

ماهر سلامة

(أرشيف)

منذ نهاية شباط الماضي، عشية بداية الحرب الأخيرة في لبنان وحتى نهاية شهر أيار، ارتفعت الأسعار بنسبة 8,6%. انعكاسات هذه الحرب على الأسعار مختلفة عن الحروب السابقة، خصوصاً أنه في سياقها الإقليمي، أدّت إلى انقطاع 20% من إنتاج النفط العالمي عن الأسواق، ما سبّب صدمة في أسعار النفط التي بقيت لفترة طويلة فوق عتبة الـ100 دولار للبرميل. وارتفاع أسعار النفط، يؤدي حتماً إلى ارتفاع معظم الأسعار المحلية أو المستوردة. وبديهي أن تصيب هذه الصدمة أسعار النقل والكهرباء والمياه وكل ما يعتمد على الوقود مثل البنزين والمازوت والغاز.

بحسب إدارة الإحصاء المركزي، فإنه في الفترة ما بين نهاية شباط ونهاية أيار، ارتفع بند كلفة النقل 24% وبند «كهرباء ومياه وغاز.» 26,5%. ولا يقتصر أثر هذا الارتفاع على ما تدفعه الأسر مباشرةً مقابل البنزين أو اشتراكات المولدات، لأن النقل والطاقة يدخلان في كلفة كل سلعة وخدمة تقريباً. أي إن ارتفاع سعر المازوت سينعكس ارتفاعاً في كلفة نقل المواد الغذائية والسلع بين المناطق، وكلفة تشغيل المصانع والمتاجر والمطاعم والمستشفيات، إضافة إلى كلفة ضخّ المياه والتبريد والتخزين. لذلك، ينتقل جزء من الزيادة تدريجياً إلى أسعار بقية بنود الاستهلاك، حتى تلك التي لا ترتبط ظاهرياً بالنفط.

بالنسبة إلى الأسر، يعني ذلك أن جزءاً أكبر من الدخل أصبح مخصّصاً لتغطية نفقات لا يمكن الاستغناء عنها أو تأجيلها. فلا يمكن لمعظم العاملين التوقف عن التنقل إلى أماكن عملهم، كما لا تستطيع الأسر الاستغناء عن الكهرباء أو المياه. وفي ظل غياب نقل عام فعّال وضعف التغذية الكهربائية الرسمية، لا تملك الأسر بدائل أرخص تلجأ إليها، بل تضطر إلى تحمّل كلفة البنزين والمولدات الخاصة كما هي. وهذا يحوّل ارتفاع أسعار الطاقة إلى اقتطاع مباشر من القدرة الشرائية.

ولا يتوزع هذا العبء بالتساوي. فالأسر ذات الدخل المحدود تنفق حصّة أكبر من مداخيلها على النقل والطاقة والحاجات الأساسية،

> **صدمة النفط انتقلت افقياً إلى معظم الاقتصاد بينما احدث النزوح ضغطاً عمودياً مركزاً**

ولذلك يكون أثر الزيادة عليها أشدّ من أثرها على الأسر الأعلى دخلاً. وقد تضطر هذه الأسر إلى تعويض ارتفاع فاتورة المولد أو كلفة الانتقال من خلال تقليص الإنفاق على الغذاء أو الصحة أو التعليم أو الملابس. بالتالي، لا يؤدي ارتفاع الطاقة فقط إلى زيادة الأسعار، بل إلى تغيير في نمط استهلاك الأسر وتراجع في مستوى معيشتها.

أما على مستوى المؤسسات، فيضع ارتفاع الطاقة الشركات أمام خيارين، إما نقل الكلفة الإضافية إلى أسعار السلع والخدمات، وإما تحميلها على حساب هوامش الأرباح. وفي الحالتين، تكون النتيجة انكماشية. فرفع الأسعار يضعف الطلب، بينما يؤدي تراجع الأرباح إلى تأجيل الاستثمار أو تقليص الإنتاج والتوظيف. وتكون المؤسسات الصغيرة الأكثر تضرراً، لأنها أقل قدرة على امتصاص الصدمة، ولا تملك عادةً السيولة أو القدرة التفاوضية التي تسمح لها بالحصول على الوقود والنقل بكلفة أقل.

لكن صدمة النفط لا تفسّر وحدها خريطة ارتفاع الأسعار. فالحرب لم ترفع كلفة الإنتاج والنقل فقط، بل غيّرت أيضاً توزيع السكان والطلب بين المناطق. وقد ظهر ذلك خصوصاً في البنود المرتبطة بحاجات النازحين، إذ نشأ خلال فترة قصيرة طلب إضافي على السكن والطعام والثياب والتجهيزات المنزلية، في وقت لم يكن العرض قادراً على التوسّع بالسرعة نفسها.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك بند المطاعم والفنادق، الذي ارتفعت أسعاره بنسبة 9,9% بين شباط وأيار. فالطلب على غرف الفنادق ارتفع نتيجة حاجة النازحين إلى مساكن مؤقتة، ولا سيما في المناطق البعيدة عن العمليات العسكرية. وعندما يرتفع الطلب بصورة مفاجئة فيما يبقى عدد الغرف المتاحة ثابتاً، تصبح المؤسسات قادرة على رفع أسعارها، خصوصاً مع غياب بدائل سكنية كافية أمام الأسر التي اضطرت إلى مغادرة منازلها سريعاً. ولا تعكس زيادة الطلب على الفنادق انتعاشاً سياحياً، فهي عبارة عن إنفاق اضطراري فرضه النزوح. والتفسير الدقيق لهذه الحركة، هو أن الأسر تدفع مقابل تعويض مؤقت عن مسكن لم تعد قادرة على الوصول إليه خلال الحرب. وهذا يعني أن جزءاً من ارتفاع الإنفاق في قطاع الإقامة يقابله استنزاف مباشر لمدخرات الأسر النازحة، أو زيادة اعتمادها على المساعدات والتحويلات والديون.

كما يفسّر النزوح جانباً من ارتفاع أسعار المطاعم. فالكثير من الأسر التي انتقلت إلى فنادق أو مساكن مؤقتة اعتمدت على الوجبات الجاهزة ما رفع الطلب على المطاعم. لكن هذا الطلب تزامن أيضاً مع ارتفاع كلفة تشغيل المطاعم، من المازوت والكهرباء إلى نقل المواد الغذائية والتبريد. ولذلك اجتمع في هذا البند أثران في الوقت نفسه، من جهة زيادة الطلب بسبب النزوح، وارتفاع الكلفة بسبب صدمة الطاقة. كذلك، ارتفع بند الألبسة والأحذية بنسبة 9,3%. ويمكن ربط جانب من هذا الارتفاع أيضاً بالنزوح، إذ غادرت أسر كثيرة منازلها بصورة مفاجئة، من دون أن تتمكن من نقل كامل حاجاتها، ما اضطرها إلى شراء ثياب وأحذية واحتياجات شخصية جديدة، وخصوصاً للأطفال. هذا الأمر أسهم في ارتفاع الأسعار من خلال زيادة الطلب.

وهذا النوع من الإنفاق يوضح جانباً لا يظهر بصورة كاملة في مؤشر الأسعار. فالنازح لا يتحمل فقط ارتفاع سعر الثياب بنسبة 9,3%، بل يضطر أيضاً إلى شراء كميات لم يكن ليشتريها لولا الحرب، وهذا إنفاق إضافي لم يكن ليحدث لولا الحرب. أي إن العبء الفعلي في موازنته ينتج من ارتفاع السعر ومن نشوء حاجة جديدة إلى الشراء في الوقت نفسه. وهنا تصبح خسارة القدرة الشرائية أكبر مما توحي به نسبة ارتفاع الأسعار وحدها.

وتتداخل في أسعار الألبسة أيضاً صدمة الطلب المحلّي مع التضخّم المستورد. فالجزء الأكبر من الثياب والأحذية المعروضة في لبنان مستورد، أي إنه يتأثر بكلفة الشحن والتأمين ثم النقل الداخلي، علماً بأن لبنان استورد ألبسة محبوكة بـ 183 مليون دولار في 2025. ومع ارتفاع أسعار النفط، ترتفع كلفة وصول السلع إلى لبنان ثم توزيعها بين المناطق، بينما يؤدي تركز النازحين في مناطق محددة إلى خلق ضغط إضافي على المخزون الموجود لدى المتاجر فيها. وهكذا سجل تزامنا بين ارتفاع كلفة الاستيراد والارتفاع الموضعي في الطلب.

وظهر أثر النزوح أيضاً، وإن بنسبة أقل، في بند الأثاث والتجهيزات المنزلية والصيانة، الذي ارتفع بنسبة 5,6%. فالانتقال إلى مساكن مؤقتة رفع الطلب على الفرش والأدوات المنزلية والأجهزة الصغيرة والحاجات الأساسية، سواء من جانب النازحين أنفسهم أو من جانب الأسر التي استضافتهم واضطرت إلى تجهيز مساحات إضافية داخل منازلها.

ويتأثر هذا البند بدوره بارتفاع النفط، لأن جزءاً كبيراً من الأثاث والأجهزة والأدوات المنزلية مستورد، كما أن السلع المحلية تحتاج إلى المواد الأولية والنقل والطاقة في عملية إنتاجها. بذلك، تتقاطع فيه مجدداً القناتان اللتان حكمتا التضخم خلال الحرب، وهما طلب استثنائي فرضه النزوح، وارتفاع في كلفة الاستيراد والإنتاج فرضته صدمة النفط.

وتظهر هذه البنود أن ارتفاع الأسعار منذ شباط لم يكن نتيجة عامل واحد. إذ إن صدمة النفط انتقلت أفقياً إلى معظم الاقتصاد عبر النقل والكهرباء والإنتاج والشحن، بينما أحدث النزوح ضغطاً عمودياً ومركزاً على سلع وخدمات محددة وفي مناطق معينة. الأولى رفعت كلفة عرض السلع والخدمات، والثانية رفعت الطلب عليها، واجتماعهما هو ما جعل الأسعار ترتفع بسرعة أكبر مما يمكن تفسيره بتغيّر سعر النفط وحده.

كما أن الأثر على الأسر لا يقتصر على دفع أسعار أعلى مقابل النمط الاستهلاكي نفسه. فقد اضطرت الأسر، ولا سيما النازحة منها، إلى إعادة تكوين أجزاء من حياتها اليومية، حيث اضطرت إلى استئجار مسكن مؤقت، وشراء ثياب وتجهيزات بديلة، والاعتماد بصورة أكبر على الطعام الجاهز والنقل. لذلك، فإن جزءاً من التضخم خلال الحرب خُلق بسبب نفقات جديدة لم تكن موجودة قبلها، وحوّل جزءاً متزايداً من دخل الأسر ومدخراتها إلى تغطية كلفة النزوح نفسه.

◄ وفيات ►

طموح (جمعية التخصص والتوجيه العلمي)
والمؤسسات العاملة في إطارها:
طموح للتنمية الإجتماعية
طموح رعاية المسن
طموح رعاية اليتيم
طموح نادي الخريجين
طموح المنبر الثقافي
تنعي المرحوم

الحاج عفيف الزيّات
«أبو محمد»

عضو الهيئة العامة وعضو مجلس إدارة مؤسسة رعاية المسن، وتتقدم من عائلته ومن جميع محبيه بأحر التعازي راجين من الله أن يتغمد فقيدنا بواسع رحمته ورضوانه ويسكنه الفسيح من جنانه ويلهمكم جميعاً جميل الصبر والعزاء .

وإنا لله وإنا إليه راجعون

◄ وفيات ►

بسم الله الرحمن الرحيم
الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمُ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ.

(صدق الله العلي العظيم)
بكامل التسليم والرضى بقضاء الله تعالى ننعى إليكم وفاة كبيرنا رجل البر والعطاء

المرحوم الفاضل
الحاج عفيف داوود زيات

والدته: المرحومة الحاجة نظيرة برغل.
زوجته: الحاجة إلهام محمد سعيد برغل.
ولده: الحاج محمد زيات زوجته آية ديروان.
بناته: الحاجة حوراء زوجة المُهندس محمد رضا حيدر.
الحاجة رانيا زوجة السيد مخلص ممتاز النحاس.
الدكتورة زينة زوجة المُهندس عيسى فضل عيسى.
إخوانه المرحوم الحاج سليمان، المرحوم المُهندس عباس، المرحوم المناضل محمد والأستاذ علي.
أخواته: المرحومة الحاجة زينب، المرحومة الحاجة مريم، المرحومة القابلة القانونية الحاجة علياء، المرحومة الحاجة سلمى، المرحومة الحاجة نجاة والحاجة سلوى.
تُقبل التعازي في بيروت يوم الثلاثاء 21 تموز من الساعة الثالثة حتى السادسة بعد الظهر في فندق الساحة، طريق المطار بيروت.
ويوم الجمعة في 24 تموز من الساعة الرابعة حتى السابعة بعد الظهر في جمعية التخصص والتوجيه العلمي، الجناح بيروت.
إنا لله وإنا إليه راجعون.

الأسفون: آل زيات، آل برغل، آل قصير، آل حيدر، آل ديروان، آل النحاس، آل عيسى، آل رضا، آل حاجو، آل خضرا، آل صعيدي، آل حلباوي، آل الأشقر، آل مرتضى وال رعد وعُموم أهالي مدينة صُور وأسرتي جمعية المبرات وجمعية التخصص والتوجيه العلمي.

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان تبليغ أوراق مدنية
تدعو محكمة الغُرفة الابتدائية الثانية في البقاع – زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا.
المُستدعى ضدهم: فوالديمار سليم المعلولي والياس سليم المعلولي واولغا سليم المعلولي واميليا سليم المعلولي وايڤون سليم المعلولي المجهولي محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عنه قانوناً إلى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ أوراق الاستدعاء المُقدم من المستدعي: توفيق يوسف البيطار بوكالة المحامية نانسي داغر تاريخ الورود 2025/12/18.
والذي يطلب بمُوجبه
إبلاغ أمانة السجل العقاري في راشيا لوضع إشارة الاستدعاء على صحيفة العقار رقم /594/ من منطقة راشيا الوادي العقارية.
وتعيين خبير فني للكشف على العقار /594/ راشيا الوادي لتخمينه وبيعه بالمُزايدة العلنية في ما لو تبين انه غير قابل للقسمة عيناً.
وتدريك المستدعى ضدهم جميع الرسوم والمصاريف والاتعاب والنفقات كافة.
يتم التبليغ بانقضاء مُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر والتعليق ويتوجب على المُستدعى ضدهم المذكورين أعلاه الثانية بعد الظهر سيارة المُنفذ عليه: اتخاذهم محل إقامة ضمن نطاق المحكمة وإبداء مُلاحظاتهم على الاستدعاء ضمن المُهلة القانونية وإلا يُصار إلى إبلاغهم جميع الأوراق والقرارات لصقاً على باب ردهة المحكمة باستثناء الحُكم النهائي.
رئيس القلم
راغب شحادي

إعلان
أمانة السجل العقاري في صور
طلب حسان حسان وكيل منير مصطفى مُورثته فاطمة محمد علي خليل سند بدل ضائع للعقار /1683/ معركة.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
أمانة السجل العقاري في صور
طلب المُحامي علي أبوب وكيل عدنان محمد أبو دله بصفته رئيس بلدية يارين شهادة قيد بدل ضائع للعقار /737/ يارين.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
أمانة السجل العقاري في صور
طلب بدر حسان وكيل مصطفى عطوي وكيل محمد بسما مُورثته قاسم محمد بسما سندات بدل ضائع للعقارات /511/ و/548/ و/683/ عين بعال.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
أمانة السجل العقاري في صور
طلب حسين دخلله وكيل غازي حسن شعري وكيل عبد الكريم علي ياسين مُورثتهم أم الكرم السيد علي نصرالله سند بدل ضائع للعقار /614/ قانا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان تبليغ أوراق مدنية
تدعو محكمة الغُرفة الابتدائية الثانية في البقاع – زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا.
المُستدعى ضدهم: جمال رفاعي قدورة وسميرة رفاعي قدورة وأميرة رفاعي قدورة وماري رفائيل قدورة المجهولي محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عنهم قانوناً إلى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ أوراق الاستدعاء المُقدم من المستدعين: محمد وحمزة أسامه عيسى بوكالة المُحامي حسن عساف المُسجل لدينا برقم أساس 2026/36 تاريخ الورود 2026/5/7 والذي يطلب بمُوجبه:
إبلاغ أمانة السجل العقاري في البقاع الغربي لوضع إشارة الاستدعاء على صحيفة العقار رقم /7566/ من منطقة القرعون العقارية وتعيين خبير للكشف على العقار وما إذا كان قابلاً للقسمة عيناً بين الشركاء وإصدار الحُكم بعدم قابليته للقسمة وطرح العقار بالمزاد العلني حصراً بين الشركاء وفقاً لمضمون تقرير الخبير واعتباره جزء لا يتجزأ من الحُكم وتدريك الجهة المُستدعية والمُستدعى ضدهم الرسوم والمصاريف كل بنسبة حصته.
يتم التبليغ بانقضاء مُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر والتعليق ويتوجب على المُستدعى ضدهم المذكورين أعلاه اتخاذهم محل إقامة ضمن نطاق المحكمة وإبداء مُلاحظاتهم على الاستدعاء ضمن المُهلة القانونية وإلا يُصار إلى إبلاغهم جميع الأوراق والقرارات لصقاً على باب ردهة المحكمة باستثناء الحُكم النهائي.
رئيس القلم
راغب شحادي

إعلان
تبليغ فقرة حُكمية
بتاريخ 2026/5/19 صدر قرار رقم 2026/92 عن المحكمة الابتدائية في المتن الغُرفة الخامسة الناظرة في قضايا الأحوال الشخصية برئاسة القاضية نضال حويك وعُضوية القاضيين محمد خير قرفلي وريم الحجار، في الاستدعاء رقم 2026/6381 المُقدم في 2026/4/8 قضى بإعلان الحجر على كارولين مكرديس طروسيان وتعيين أوسب جرجي كلاغبيان سجل /3/ النقاش وصياً على نفس المحجور عليها وقيماً على أموالها، وتكليف القيم بإجراء جردة شاملة بالأموال ومسك دفتر بها مموهراً بخاتم المحكمة، وعدم توقيع أي تصرف قانوني باسم المحجور عليها قبل الاستحصال على إذن مُسبق بذلك من المحكمة.
رئيس القلم
ميشلين ضو

اعلان
أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب محمد محمد علي الجمال بصفته المُشتري وبصفته وكيل عن محمد إبراهيم سنو سند تمليك بدل عن ضائع باسم البائعة نعمت أحمد دمشقية بالقسم 9 من العقار /310/ منطقة المصيطبة العقارية.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري في بيروت
بالتكليف
جويس عقل

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلبت الاستاذة ميشكا سليمان انطوان بالوكالة عن جان نقولا الحلو سند بدل عن ضائع عن حُصته بالعقار /1770/ منطقة البترون العقارية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب المُحامي حسن يحيى خالد بوكالته عن صاحب علي إبراهيم بصفته أحد ورثة علي أحمد عبدالله عبدالله بصفة الأخير أحد ورثة فاطمة محمد علي إبراهيم محمد سند بدل ضائع للعقار /329/ بخعون.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان
لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب المُحامي حسن يحيى خالد بوكالته عن صاحب علي إبراهيم بصفته أحد ورثة علي أحمد عبدالله عبدالله بصفة الأخير أحد ورثة أحمد عبدالله إبراهيم عبدالله سند بدل ضائع للعقار /335/ و/337/ بخعون.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان
لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب المُحامي حسن يحيى خالد بوكالته عن صاحب علي إبراهيم بصفته أحد ورثة علي أحمد عبدالله عبدالله سند بدل ضائع للعقارين /328/ و/329/ بخعون.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان
لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب محمد كمال الدين سلهب بموجب عقد بيع ممسوح من إيمان جميل المملا رقم 2024/2974 بوكالة المحامي وليد الرستم سند بدل ضائع للعقار /1381/ مقسم 6 بلوك B بستانين الميناء.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان
بيع صادر عن محكمة تنفيذ عُقود السيارات في بيروت
برئاسة القاضي الفين ابو ديوان
بالمُعاملة التنفيذية رقم 2025/31
تُباع بالمزاد العلني للمرة الأولى يوم الإثنين الواقع في 2026/8/3 الساعة الثانية بعد الظهر سيارة المُنفذ عليه: كبريال لويس توتونجي رقم /549037/ج نوع TIVOLI سائغ يونغ صنع /2016/ تحصيلاً لدين طالبة التنفيذ شركة رسامني أوتوموتيف اندستريز ش.م.ل. بوكالة المحامي شارل الحلو البالغ /6750/د.أميركي عدا اللواحق و المُخمنة بمبلغ /4274/د.أميركي والمطروحة بمبلغ /4100/ د.اميركي ويترتب عليها ميكانيك /46/ د.أميركي وذلك وفقاً لأحكام المواد: /932/ و/933/ و/934/ إ.م.م.
فعلى الراغب بالشراء الحُضور إلى مرآب شارل الحلو في بيروت مصحوباً بالثمن نقداً أو شيك مصرفي بالدولار (FRESH) و5% رسم بلدي على أن يدفع الشاري الثمن كاملاً وحالاً.
رئيس القلم
قاسم القيس

إعلان
إعادة تكوين ملف
صادر عن السجل التجاري في جبل لبنان
تقرر إعادة تكوين ملف التاجر ذي الاسم التجاري «مؤسسة يامن للتجارة العامة والمقاولات» المُسجل لدى السجل التجاري في جبل لبنان تحت رقم /53677/ عبر اعتماد الصور طبق الأصل المُبرزة من المُستدعي صاحب المحل التجاري المدعو «محمد ابراهيم العيراني» لذلك
على كُل ذي مصلحة أن يُقدم اعتراضه وملاحظاته ضمن مُهلة عشرين يوماً من تاريخ أخر نشر.
رئيس القلم بالتكليف
شربل الحويك

إعلان نشر فقرة حُكمية
تدعو محكمة الغُرفة الابتدائية الثانية في البقاع زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا.
المُستدعى ضدهم: سرية مخول فرح وخزنا حبيب فرح وجورج ومخيبر سالم شحادة واميلي والياس وجوزف جورج جبرا المقيمين سابقاً في الفرزل والمجهولي محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عنهم قانوناً إلى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ الحُكم الصادر عن المحكمة برقم 2026/29 تاريخ 2026/6/30 بالاستدعاء المُقدم من المُستدعي: ناصيف الياس فرح بوكالة المحامي رشيد فرح المُسجل لدينا برقم أساس 2025/90 تاريخ الورود 2025/10/22.
مضمون الحُكم:
أولاً: تصحيح الخُصومة وإعلان عدم قابلية العقار رقم /1293/ الفرزل للقسمة العينية بين الشركاء سنداً للأسباب الواردة في متن القرار.
ثانياً: إزالة الشيوع في العقار المذكور عن طريق بيعه بالمزاد العلني بين الشركاء بواسطة دائرة التنفيذ المُختصة على أن يُعتمد أساساً للطرح في المُزايدة الأولى قيمة التخمين المُجرى من قبل الخبير شوقي صعب والبالغة /49020/ د.أ. على أن يُعتبر هذا التقرير جزء من هذا القرار وعلى أن يُوزع الثمن بين الشركاء كُل بحسب حُصته في الملكية.
ثالثاً: إبلاغ أمانة السجل العقاري في البقاع لشطب إشارة الاستدعاء عن صحيفة العقار /1293/ الفرزل بالتزامن مع إنفاذ البند ثانياً.
رابعاً: رد ما زاد أو خالف من أسباب.
خامساً: تضمين المُستدعى النفقات كافة.
وللمُستدعى ضدهم مُهلة ثلاثين يوماً للاستئناف اعتباراً من تاريخ التبليغ الذي يتم بانقضاء عشرين يوماً على التعليق ونشر أخر إعلان.
رئيس القلم
راغب شحادة

على الغلاف

خسائر القواعد الأميركية تتكشّف
طهران - واشنطن: مقترحٌ بهدنة لعشرة أيام

طرح الوسطاء وقفاً متبادلاً للهجمات لمدة 10 أيام، على أن تُستثمر هذه المهلة في البحث عن آلية لإحياء الاتفاق الموقّت (أرشيف)

رغم ارتفاع وتيرة العمليات العسكرية، عاودت القنوات الدبلوماسية نشاطها في محاولة لاحتواء التصعيد وإحياء «مذكّرة التفاهم» الموقّعة بين إيران والولايات المتحدة. وفي هذا السياق، أفاد مصدر إيراني، وكالة «رويترز»، بأن الوساطات الجارية تتركّز على «التوصّل إلى وقف متبادل للهجمات لمدّة عشرة أيام»، بما يتيح فتح المجال أمام البحث في ترتيبات سياسية تعيد المسار التفاوضي إلى سكّته. وكان المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية إسماعيل بقائي، أعلن، أمس، أن طهران تلقّت، عبر وسطاء، مجموعة من المقترحات والأفكار الرامية إلى خفض التصعيد. وجاء ذلك بعدما أكد وزير الخارجية الأميركي، ماركو روبيو، أن بلاده «لا تزال منفتحة على خيار الحوار الدبلوماسي مع إيران»، رغم استمرار القوات الأميركية في تنفيذ اعتداءات على الأراضي الإيرانية لليلة العاشرة على التوالي.

وفي الإطار نفسه، نقل مراسل موقع «أكسيوس»، بارك رافيد، عن مسؤول أميركي رفيع قوله إن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، يركّز، في الوقت الحالي، على «جعل إيران تدفع ثمن انتهاك مذكّرة التفاهم، واستمرار الأعمال العدائية في مضيق هرمز، فضلاً عن مقتل الجنود الأميركيين في الأردن». وأضاف المسؤول أن «الضربات الأميركية القوية ستستمرّ إلى أن يقرّر ترامب خلاف ذلك»، مستدركاً بأن «المحادثات بين الولايات المتحدة وإيران لا تزال متواصلة».

وبعد ساعات من إعلان طهران تلقّيها مقترحات تهدف إلى خفض التصعيد، أفادت وكالة «إيسنا» الإيرانية، أمس، بأن «باكستان وقطر قدّمتا مقترحاً مشتركاً يدعو الطرفين، في مرحلة أولى، إلى العودة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل التاسع من تموز الجاري، تمهيداً لاستئناف المفاوضات وإعادة تفعيل المسار الدبلوماسي». وفي الاتجاه نفسه، كشف مسؤول إيراني رفيع، لوكالة «رويترز»، أن الوسطاء طرحوا «وقفاً متبادلاً للهجمات لمدة عشرة أيام، على أن تُستثمر هذه المهلة في البحث عن آلية لإحياء الاتفاق الموقّت، وتهيئة الظروف للعودة إلى طاولة التفاوض». وبالتزامن، توجّه وزير الداخلية الإيراني، إسكندر مؤمني،

> باكستان وقطر قدّمتا مقترحاً يدعو الطرفين، إلى العودة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل التاسع من تموز الجاري

إلى إسلام آباد، على رأس وفد يضمّ ممثلين عن عدد من الأجهزة التنفيذية الإيرانية، تلبية لدعوة رسمية من نظيره الباكستاني، محسن نقوي. وتكتسب الزيارة أهمية خاصة في ضوء الدور الذي تؤديه باكستان، إلى جانب قطر، في الوساطة.

وعلى المستوى الميداني، أعلن «الحرس الثوري الإيراني»، أمس، استهداف قاعدة الصخير الجوية وميناء سلمان في البحرين، وقاعدة عريفجان في الكويت، بهجمات جديدة. وقال «الحرس»، في بيان، إنه نفّذ الموجة الثالثة والعشرين من الضربات على ثلاث مراحل، شملت الأولى استهداف مواقع صيانة وتخزين الطائرات المسيّرة التابعة للوحدات الأميركية في مطار الصخير في البحرين، ما أدى، وفق البيان، إلى تدميرها، في حين استُهدفت في الثانية مواقع تجهيز زوارق من طراز «تي إف 59» في ميناء سلمان في البحرين، ما أسفر عن تدميرها وإلحاق أضرار جسيمة بالزوارق. وأمّا في المرحلة الثالثة، فقُصفت صالات قوات المغاوير البحرية الخاصة في قاعدة عريفجان في الكويت، الأمر الذي أدى إلى «تدميرها بالكامل». وفي المقابل، أعلنت «القيادة المركزية الأميركية»، ليل أمس، بدء موجة هجمات جديدة «تهدف إلى مزيد من تقويض قدرات إيران العسكرية المستخدمة في مهاجمة حركة الملاحة بمضيق هرمز».

وعلى صعيد متصل، كشفت صحيفة «نيويورك تايمز»، في تقرير نشرته أمس، أن ثلاث هجمات إيرانية على الأردن، لم يعلن عنها «البنتاغون»، أسفرت عن إصابة عشرات الجنود الأميركيين وإلحاق أضرار بعدد من المروحيات، وذلك قبل الهجوم الأخير الذي أدى إلى مقتل جنديَّين أميركيين وفقدان ثالث في البلد نفسه. وأشارت الصحيفة إلى أن «البنتاغون» تكتّم على تلك الخسائر، فيما سبق أن أعلنت «القيادة المركزية الأميركية» أنها ردّ على الهجمات الإيرانية التي استهدفت سفناً تجارية عابرة لمضيق هرمز، من دون أن تشير إلى الهجمات الإيرانية على القواعد المنتشرة في المنطقة، بما فيها القواعد الموجودة في الأردن.

ومن جهتها، نقلت صحيفة «التلغراف» عن مسؤول كبير في «البنتاغون» تحذيره، أمس، من أن «مخزون الصواريخ لدى الولايات المتحدة تقلّص بصورة كبيرة بسبب المواجهة المستمرة مع إيران»، وأن واشنطن «لا تمتلك حالياً كمية كافية وتيرة إنتاج الذخائر الجديدة وتيرة استخدامها في الميدان؛ إذ لا يتلقّى «البنتاغون» سوى نحو 15 صاروخ «توماهوك» و20 صاروخ «باتريوت» جديداً شهرياً، فيما لا يُتوقع توريد أيّ صواريخ اعتراضية من طراز «ثاد» خلال عام 2026. ويقدّر المركز أن إعادة بناء المخزونات الأميركية إلى مستويات ما قبل الحرب «قد تستغرق ثلاثة أعوام أو أكثر».

(الأخبار)

إسرائيل تتحسّب لاحتمال توسّع القتال

عقد «الكابينيت» الأمني والسياسي الإسرائيلي، أمس، اجتماعه حول إيران، بمشاركة جميع قادة الأجهزة الأمنية. وبحسب «القناة 14» العبرية، يقدّر جيش الاحتلال أن القيادة الإيرانية لا تزال تناقش ما إذا كانت ستُدخِل إسرائيل في دائرة المواجهة، فيما «تدرك طهران أن انضمام الجيش الإسرائيلي إلى القتال سيكلّف النظام الإيراني كلفة باهظة للغاية»، على حدّ تعبير القناة. وبحسب المصدر نفسه، فإن «جهات في محيط الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، تمارس الضغط عليه للقبول بالمقترح القطري لوقف إطلاق النار لمدّة عشرة أيام»، وإن الولايات المتحدة لا تستبعد التوصّل إلى هدنة جديدة، إلا أنها تشترط أن «تمتدّ لمدة أطول، وأن ترتبط بترتيبات خاصة بمضيق هرمز».

وفي السياق نفسه، أفادت قناة «كان» العبرية بأن «ترامب أوعز إلى إسرائيل بعدم الانضمام إلى أيّ مواجهة عسكرية مع إيران، إلا إذا بادرت طهران إلى استهدافها». ورأى المحلل العسكري في صحيفة «هآرتس»، عاموس هرئيل، من جهته، أن الحرب الأميركية – الإيرانية تتّجه نحو مزيد من التصعيد، فيما «لا تزال واشنطن وطهران تتجنّبان إشراك إسرائيل مباشرة». ومع ذلك، لم يستبعد انجرار الأخيرة إلى المواجهة في وقت لاحق، سواء بفعل اتّساع نطاق القتال أو نتيجة حسابات رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، الانتخابية. وأشار هرئيل إلى أن «إسرائيل لا تملك مكاسب تُذكر من حرب طويلة، في وقت تواصل فيه حكومتها حجب تفسيرات واضحة عن الجمهور». إلى ذلك، ذكرت تقارير إسرائيلية أن عدد طائرات التزوّد بالوقود الأميركية الموجودة في الأراضي المحتلة حالياً، وصل إلى نحو 90 طائرة، وأن الجيش الأميركي ينقل 8 إلى 10 طائرات يومياً من هذا النوع إلى الكيان. وفي حين أشارت «القناة 14» العبرية إلى أن الاستعدادات جارية لاحتمال تجدّد القتال مع إيران خلال الأيام المقبلة، تلقّت بلديات وسط الكيان تعليمات بالتحضّر لهذا السيناريو؛ إذ «طُلب من السلطات المحلية تحديث خطط الطوارئ، والتأكّد من جاهزية الملاجئ ومراكز العمل وفرق الطوارئ، والاستعداد للسيناريوات المحتملة في حال تدهور الأوضاع الأمنية».

(الأخبار)

تصفير صادرات المملكة النفطية هدفاً
صنعاء تحاصر السعودية بحراً

صنعاء - **رشيد الحداد**

بعد انتهاء مهلة غير معلَنة مدّتها 72 ساعة منحتها حركة «أنصار الله» للوساطات الإقليمية والدولية للتوصّل إلى اتفاق يقضي بإلزام الجانب السعودي برفع الحصار عن اليمن، أعلنت صنعاء حظر الملاحة البحرية على السعودية، ومنع مرور السفن الخارجة من موانئ المملكة الواقعة على البحر الأحمر أو الداخلة إليها، وفق معادلة «الحصار بالحصار».

ودخل الحصار الذي أعلنه الناطق باسم قوات صنعاء، العميد يحيى سريع، في بيان، ويشمل منع مرور سفن المملكة في مضيق باب المندب، حيّز التنفيذ فوراً؛ علماً أن هذه هي المرة الأولى التي تلجأ فيها «أنصار الله» إلى هذا الإجراء ضدّ السعودية، منذ بدء الحرب التي قادتها الأخيرة على اليمن قبل نحو 12 عاماً. وفي حين أكد سريع «حق الشعب اليمني في مواجهة الحصار بالحصار، والتصعيد الشامل بالتصعيد الشامل، وتثبيت هذه المعادلة»، أعلن جاهزية القوات المسلحة اليمنية الكاملة، محذراً من أن «أيّ حماقة يُقدم عليها العدو السعودي عبر التصعيد الشامل، سنواجهها بتصعيد شامل وقاس».

ورهْن البيان، الذي دعا اليمنيين إلى مواصلة التعبئة العامة والنفير العام والاستعداد التامّ لكلّ السيناريوات والتطورات وإمداد الجبهات بالمقاتلين، انتهاء الحصار المعلَن ضدّ الملاحة السعودية بتنفيذ المطالب اليمنية المرتبطة باستحقاقات السلام، مؤكداً أن صنعاء «لن تألو جهداً في استرداد حقوقها المنهوبة وإنهاء الحصار الظالم مهما كانت النتائج والتداعيات». وإذ لم يورد تفاصيل العمليات العسكرية المتّصلة بتنفيذ معادلة «الحصار بالحصار»، فإن مراقبين يتوقّعون أن تَصدر عدة بيانات تفصيلية خلال المدة المقبلة، توضح أبعاد تلك العمليات وحدودها، وأيضاً مسارات الحصار. وبالتزامن مع ذلك، انتشرت قوات صنعاء بالقرب من المياه الإقليمية في البحر الأحمر، أمس. وقالت مصادر عسكرية مطلعة، لـ«الأخبار»، إن «قوات صنعاء البحرية عزّزت وجودها في عدد من الجزر الواقعة قبالة مضيق باب المندب». وأضافت أن «وحدات من تلك القوات عزّزت تمركزها قرب جزيرة زقر التي تبعد 150 كيلومتراً عن مضيق باب المندب، ونحو 32 كيلومتراً من أقرب نقطة على الساحل الغربي لليمن». وفي السياق نفسه، تحدّثت فصائل يقودها طارق صالح تتمركز في جزيرة زقر، عن رصدها انتشاراً عسكرياً لـ«أنصار الله» بالقرب من الجزيرة، في حين أشارت تقارير لوسائل إعلام سعودية إلى استكمال الحركة استعدادها لصدّ أيّ عملية تقدّم محتملة لفصائل موالية

> «حظر الملاحة، خطوة اضطرت إليها صنعاء، ردا على رفض الرياض التجاوب مع المطالب المحقة»

للسعودية جنوب الحديدة.

وتزامُن قرار صنعاء القاضي بتعطيل الحركة الملاحية لأهمّ موانئ المملكة الواقعة على البحر الأحمر، وخاصة ينبع وجدة، مع فشل الوساطات الإقليمية التي دفعت بها الرياض خلال الأيام الماضية، كما وإخفاق المبعوث الأممي لدى اليمن، هانس غروندبرغ، الذي أجرى مشاورات مكثّفة في الرياض ومسقط، في التوصّل إلى أيّ حلول بشأن مطالب «أنصار الله»، التي أصرّت الأخيرة على التعجيل في تنفيذها، من دون مماطلة أو تسويف. وتشمل تلك المطالب، التي رفضت السعودية الاستجابة لها، صرف مرتّبات موظفي الدولة، وإنهاء الحصار البحري والجوي، وفتح الطرقات، وتبادل الأسرى والمحتجَزين، ووضع إطار زمني بضمانة دولية لانسحاب القوات الأجنبية كافة من المحافظات اليمنية الخارجة عن سيطرة صنعاء، والالتزام بدفع تعويضات العدوان والحصار، وإعادة الإعمار. ووفق مصادر سياسية، فإن السعودية تعمّدت، مرّة أخرى، تقديم نفسها كوسيط سلام في اليمن وليس كقائدة للعدوان والحصار، وادّعت أن حكومة عدن التابعة لها هي المسؤولة عن استهداف مطار صنعاء الدولي، وليس الطيران الحربي السعودي، واعلنت دعمها تحرّكات المبعوث الأممي، وكذلك الوساطات العمانية والقطرية، من دون أن تعدّ نفسها طرفاً في المفاوضات.

واعتبر رئيس وفد صنعاء المفاوض، محمد عبد السلام، قرار حظر الملاحة البحرية السعودية في البحر الأحمر «نتيجة لتهرّب ومماطلة الرياض في تنفيذ استحقاقات السلام»، مضيفاً أن «الحصار بالحصار هو الردّ الطبيعي والقانوني والأخلاقي على تعنّت السعودية»، مبيّناً أن «الموقف العسكري يهدف إلى الضغط على السعودية حتى ترفع الحصار كلياً، وتعالج الملف الإنساني والمرتّبات وملف الأسرى، ويستفيد اليمن من ثرواته». وأوضح، في منشور على منصة «إكس»، أن «إعلان حظر الملاحة البحرية على السعودية، خطوة اضطرّ إليها اليمن، ردّاً على رفض الرياض التجاوب سلمياً مع المطالب المحقّة والعادلة لصنعاء». وأضاف: «أعطيت السعودية وقتاً طويلاً لتنفيذ ما عليها من استحقاقات لمعالجة تداعيات عدوانها على اليمن»، مشيراً إلى «تحمّل الشعب اليمني الكثير من المعاناة أملاً في الوصول إلى حلول سلمية بعيداً عن التصعيد العسكري».

ومن جهته، قال عضو المكتب السياسي لحركة «أنصار الله»، حزام الأسد، في منشور مماثل، إن «قوات صنعاء ستسعى إلى تصفير صادرات النفط السعودي في إطار معادلة الحصار بالحصار»، كما حمّل النظام السعودي والولايات المتحدة تبعات هذه المعادلة على أسعار النفط عالمياً، باعتبارهما مَن فرضا الحصار وأوصلا الأوضاع إلى هذه المرحلة.

صنعاء تحفّز النظام السعودي وأميركا تبعات فرض الحصار على أسعار النفط (من الويب)

نيران الحرب تصل إلى السعودية
هل تحكّم المملكة عقلها؟

حسين إبراهيم

ليس أمام السعودية، إزاء حرب تهدّد بتطويقها بالنار، الكثير من الخيارات الجيّدة، لا سيما مع بدء «أنصار الله» تنفيذ تهديدها بفرض حصار على موانئ المملكة ومطاراتها، بما يشمل إغلاق مضيق باب المندب في البحر الأحمر أمام السفن السعودية، بما فيها النفطية. صار معروفاً أن الرياض تريد وتسعى، منذ سنوات، إلى الخروج من الحرب اليمنية التي لا تخفى كلفتها وتأثيرها على استقرار المملكة، مع حفظ الحدّ الأدنى من مصالح الأخيرة الأمنية في البلد المجاور، الذي لم تَدخله دولة إلا وخرجت منه مستنزَفة. إلا أن ما يمنعها من الخروج، الولايات المتحدة، التي تريد للسعودية أن تدفع ثمن الحفاظ على المصالح الأميركية في الممرّات المائية، خصوصاً أن المملكة طردت الإمارات من شرق اليمن وجنوبه، وصارت هي المسؤولة الوحيدة عن كلّ ما يجري فيه، وفي المقدّمة الحصار المفروض على مطار صنعاء وموانيء الحديدة.

السعودية اليوم تسدّد لأميركا، في الحرب على إيران، أو في اليمن، ثمن حماية ليست موجودة؛ إذ لو كانت تريد فعلاً التخفّف من حرب اليمن، فلا داعي للاستمرار في الحصار. وهذا ما تنصّ عليه أصلاً «خارطة الطريق» التي كانت أوشكت الرياض على توقيعها مع صنعاء، لولا تدخّل واشنطن لمنعها من التوقيع. وإذ يبدو من الطبيعي أن ترفض «أنصار الله» استمرار الوضع الحالي، فإن الخيار الأفضل للمملكة الآن، هو رفع الحصار، والتوصّل إلى اتفاق سلام مع الحركة. هكذا، يبدو النظام في السعودية اليوم أمام خيارات كبرى، لم يُعد يستطيع تأجيلها؛ علماً أنه إلى ما قبل استئناف جولة القتال الحالية بين إيران والولايات المتحدة، كان يتموضع بشكل مَكّنه من الاستفادة من حيادية نسبية، إذ سمح لواشنطن باستخدام القواعد الأميركية على أراضي المملكة ضدّ طهران، وامتنع عن المشاركة في الحرب، وإن كانت كلفة ذلك عليه، مثل باقي دول الخليج، تلقّي بعض الضربات الإيرانية.

لكن طبيعة جولة القتال الحالية، التي تأتي بعد فشل تطبيق مذكرة التفاهم، تتطلّب من الجانبَين الأميركي والإيراني توظيف إمكانيات أكبر للتأثير في أيّ تسوية جديدة يمكن أن تتحقّق لاحقاً. ولذا، تتّجه إيران إلى المزيد من التصعيد الذي يستهدف الأميركيين في دول الخليج والمنطقة، بما يمكن أن ينهي التحييد الذي تتمتّع به السعودية في هذه الجولة حتى الآن. وفي الوقت نفسه، سيتقاطع هذا التصعيد مع التوجّه اليمني نحو كسر الحصار السعودي (الأميركي الأهداف) عبر محاولة «أنصار الله» تعطيل المطارات السعودية، وإغلاق مضيق باب المندب أمام صادرات المملكة وارداتها.

> السعودية اليوم تسدّد لأميركا، في الحرب على إيران، أو في اليمن، ثمن حماية ليست موجودة

ومنها النفطية. قد لا يكون خيار رفع الحصار عن صنعاء، سهلاً بالنسبة إلى الرياض. وليس السبب في ذلك هو الخسارة التي يعنيها في حرب اليمن نفسها، فالمملكة سلّمت بهذه الخسارة منذ أوقفت الحرب فعلياً بموجب هدنة نيسان 2022، وإنّما السبب ما يعنيه على صعيد العلاقة مع الولايات المتحدة. فحتى لو كانت الأخيرة لا تحمي السعودية ولا أيّ دولة خليجية أخرى، كما ظهر في مناسبات كثيرة أهمّها الحرب القائمة على إيران، إلا أن تلك العلاقة متشابكة وبنيوية بحيث لا يمكن الانفكاك منها. ولذا، فإن هذا الخيار ليس مطروحاً أيضاً.

ما هو ممكن الآن، ضغط خليجي على الولايات المتحدة لوقف الحرب، والتوصّل إلى اتفاق حقيقي مع إيران يعكس نتيجة المعركة، ويتضمّن تعديلات في السياسة الخليجية تجاه إيران تزيل التهديدات المحدقة بنظامها انطلاقاً من أراضي دول الخليج. فلو ظلّت تلك الدول تصرخ ليل نهار بأن القواعد الأميركية فيها لا تُستخدم ضدّ نظام طهران، فهذا لن يغيّر في الواقع شيئاً. المصلحة الخليجية، والسعودية تحديداً، ومصلحة الأنظمة بالذات، هي وقف الحرب اليوم قبل الغد. فأيّ ضرر عليها أكبر من أنها عاجزة عن التأثير في حرب تدور فعلياً فوق أراضيها؟ هذا وحده كفيل بأن يقوّض فائدتها في نظر شعوبها، ويضرب أساس حجّتها القائمة على توفير الأمن والأمان والرخاء لهذه الشعوب.

مع ذلك، لا تحتاج دول الخليج إلى من يدلّها على مصلحتها. هي تحتاج إلى الإرادة التي تمكّنها من تحقيق هذه المصلحة ولو بالحدّ الأدنى، فيما مشكلتها تكمن في أنها لا تتمتّع بهامش الاستقلالية الكافي للعمل على تحقيق هذا الهدف. لكن، ثمّة عاملاً مساعداً هنا، هو أن وقف الحرب من مصلحة الولايات المتحدة وإيران أيضاً، في حين أن الدولة الوحيدة التي لا مصلحة لها في ذلك هي إسرائيل. وهنا، لا يجب أن تَعدم العواصم الخليجية وسيلة لإفهام واشنطن رفضها التخريب الإسرائيلي لترتيبات يمكن أن تؤدي إلى تعايش على ضفّتَي الخليج، خاصة وأن ثمّة في الإدارة الأميركية نفسها من يقرّ بهذا الواقع. وقد لا يحتاج الخليجيون، في الاتجاه المذكور، سوى إلى متابعة الحملة الضارية في الصحافة الإسرائيلية ضدّ نائب الرئيس الأميركي، جي دي فانس، والتي تأتي على خلفية رغبته في التوصّل إلى اتفاق مع إيران.

لكن ما لا يمكن أن يساعد أبداً، هو عقليةٌ من مثل تلك التي تفتّقت عن إجراء قناة «العربية» مقابلة مع الرئيس الإسرائيلي، إسحق هرتزوغ، قبل أيام، يدعو فيها إلى «حوار بين مكة والقدس». فإذا كانت عقلية كهذه هي التي ستصوغ السياسة السعودية تجاه إيران أو اليمن، فالأمور ذاهبة إلى تدهور كبير.

الرياض أمام خيارات لم تعد قابلة للتأجيل (من الويب)

فلسطين

أبو الشهداء رئيساً لـ«حماس»: صوت غزة وبقيّتها الباقية

غزة - **يوسف فارس**

إدراج خليل الحية هدفاً أوّل في لائحة الاغتيال. هذا ما ردّت به إسرائيل على انتخاب الرجل رئيساً للمكتب السياسي لحركة «حماس»، خلفاً للقائد الشهيد يحيى السنوار. كان لا بدّ من أن تفضي نتائج معركة «طوفان الأقصى»، وفق عقلية «الكابنيت» الأمني الإسرائيلي، إلى تصدير قيادات تنقلب على مسار الجناح «الراديكالي» الذي يمثّله قائد «حماس» الجديد، أكثر واقعية و«براغماتية» وتفهماً لواقع ما بعد الإبادة التي لم يفضِ الاستثمار من الترويج الداخلي ليحظى بثقة القاعدة الحزبية المنتخبة في «حماس». هو، في نظر هذه القاعدة، وليّ الدم والمؤتمَن عليه، ومَن قدّم بين يدَي الحركة ومسيرتها المقاومة أبناءه الأربعة والعشرات من أقربائه شهداء. ابن حيّ الشجاعية (1960) كان قد انضمّ إلى «حماس» منذ تأسيسها عام 1987. وقبل ذلك، كان من اللبنات الأولى التي أسّست المجمع الإسلامي وجماعة «الإخوان المسلمين» في غزة التي انبثقت منها الحركة. تعرّض لعملية اغتيال استهدفته وقيادات من «حماس» في العاصمة القطرية الدوحة في أيلول/ سبتمبر 2025، ما أدّى إلى مقتل نجله همام، و3 مرافقين آخرين. فقدَ أيضاً نجله الرابع عزام في غارة استهدفته مع ناشط ميداني في «كتائب القسام»، الجناح المسلّح للحركة، بعدما قرّرت إسرائيل استخدام عمليات ملاحقة أبنائه وقتلهم للضغط عليه على طاولة التفاوض. لكن في فهم الحركات الإسلامية، الدم أصدق أنباءً، فيما أكثر ما تحتاجه «حماس» في ظرفها الحساس هذا، مَن يحفظ أمانة التضحيات، لا مَن يستثمر فيها أو في ضعف المقاومة ليؤكد واقعية مساره.

ليست محاولة الاغتيال الأخيرة هي الوحيدة التي تعرّض لها الرجل؛ إذ فقدَ في العام 2007 أكثر من 11 فرداً من عائلته، ثمّ تكرّرت محاولة تصفيته في العام 2014، عندما قُصف منزل نجله الأكبر أسامة، ما تسبّب باستشهاد الأخير وزوجته وثلاثة من أطفاله. القريبون من والد الشهداء الأربعة، يتحدّثون عن شخصية صلبة وعنيدة ومتجرّدة من حب السيطرة والتفرّد في القرار.

> يُنظر إلى انتخاب الحيّة لهذا المنصب، على أنه انعكاس للحيوية التنظيمية داخل «حماس»

يقول مصدر في «حماس» عرف الحية عن قرب، إن الرجل الذي رافقه الفقد والمطاردة طوال مسيرة حياته التنظيمية، أصبح يتعامل مع الحياة كرحلة ورسالة وأمانة ثقيلة، في حين لم تُعطه الأعباء التنظيمية فرصة للزهو. «تحوّل أبو أسامة في خلال الطوفان، وخصوصاً بعد فقد القادة الكبار، إلى الوالد المخلص المضحّي، الذي يشعر بالجميع، ويشعر جميع أبناء الحركة أنهم أولاده، يدينون له بالوفاء والحب والولاء»، يضيف المصدر، متابعاً أن «الواقعي الذي خلّفته الإبادة، والعواصف التي تضرب بالحركة التي تتعرّض لعملية اجتثاث، يجعل من اختيار الحية قراراً بالتمسك بالجذور أيّاً كانت التحديات».

في «حماس»، يُنظر إلى «أبو أسامة» على أنه صوت غزة وبقيتها الباقية، والأكثر تقديراً لظروفها. فهو القائد الذي تنقّل في مناصب قيادية محلّية داخل مدينة غزة، قبل أن يصبح قائداً على مستوى القطاع، ثمّ قيادياً عاماً؛ وهو أيضاً، شخصية قيادية ميدانية أمضى حياته إلى جانب قيادات الجناح العسكري للحركة في غزة، وعلى رأسهم أحمد الجعبري وعز الدين الحداد ومحمد الضيف. كما أنه من الشخصيات القليلة التي توضع في الميزان الحزبي في كفّة يحيى السنوار، وكان واحداً من القيادات التي أوعز إليها الأخير بمغادرة القطاع قبل أشهر من السابع من أكتوبر، على الصعيد الإقليمي، يشار إلى الحية بوصفه واحداً من الذين تبنّوا قرار السنوار الذي سبق «الطوفان»، بتوطيد العلاقة مع مكوّنات «محور المقاومة» كافة، بما فيها النظام السوري السابق. ووفقاً لمصادر «حمساوية»، فقد أسهمت توجهات الحية وصالح العاروري في رفع العلاقة بـ«حزب الله» ومحور المقاومة إلى درجة الحلف الاستراتيجي.

في المحصّلة، يُنظر إلى انتخاب الحيّة لهذا المنصب، على أنه انعكاس للحيوية التنظيمية داخل «حماس»، والتي لا تزال حيّة رغم الضربات التي تعرّضت لها الحركة وحال المطاردة المستمرّة لقياداتها. كما أن الانتخاب يؤكد مركزية ساحة غزة في المعادلة القيادية للحركة، وتمسّك الأخيرة بمحورية القطاع ووزنه الاستراتيجي، سواءً في توازناتها الداخلية أو في التوازنات الوطنية الفلسطينية. كذلك، تؤكد الخطوة الإصرار على استمرار البرنامج ذاته في المواجهة والمقاومة، وفي المقاربات السياسية الداخلية والإقليمية أيضاً، وهو ما من شأنه أن يبعث برسالة تحدٍّ لمحاولات تفكيك غزة وتقويض حضورها المركزي وإنهاء مقاومتها.

لم يحتجّ «أبو أسامة» إلى كثير من الترويج الداخلي ليحظى بثقة القاعدة الحزبية المنتخبة (أ ف ب)

بين غزة والأمّة: عن نموذج اسمه «حماس»

خَلِيل كوثراني

لا شكّ في أن لحركة «حماس» كارهين في الوطن العربي، وهم من تيّارات عدّة، وفي المدة الأخيرة، تكاثرت جهرة النقّاد والمراجعين والمداخلين والمتدخّلين، الذين يريدون للحركة، بجناحيها السياسي والعسكري، أن تعيد ترتيب أوراقها بما يشبه الاعتذار عن «طوفان الأقصى». وهؤلاء طيف واسع: من الحريصين والمحبّين إلى الشامتين والمتآمرين؛ وبين الفريقَين متفقّهون اعتادوا أن يتعالوا على الحركات الإسلامية بدعوى عدم جدارتها السياسية والحاجة إلى تلقينها الدروس لإنقاذها من نفسها.

لماذا هناك كارهون لـ«حماس»؟ الإجابة في داخل فلسطين سهلة؛ إذ إن الحركة قطب من أقطاب الانقسام، ومارست الحكم لعشرين عاماً بما يؤثّر على حياة الملايين، ولديها موقعها العقدي، وكلّ ذلك يخلق تناقضات اجتماعية وسياسية لا تخفى في المعتاد، وهي مواقف سيّالة تتبدّل بحسب الظروف. أمّا لماذا الكارهون في الوطن العربي؟ فليست الإجابة في أنّ النظام الاستبدادي العربي يكره مَن يمارس ديمقراطية الانتخابات تنظيمياً ووطنياً، ولا في أنه يكره الحركات الإسلامية و«الإخوانية»، بالفعل، قد تكون الحركة مزعجة في نموذجها، في ديمقراطيتها كما في إسلاميتها، لكن الأمزين ممّا يمكن التغاضي معه إذا ما خدم التموضع السياسي لهذه الأنظمة. ولم يكن من النوع الذي يهدّد استقرار هذا التموضع، فيما «شرعيّة» حماس في الشارعَين العربي والإسلامي تنبع من مكان آخر: من كونها ببساطة حركة مقاومة فاعلة لا ترتهن إلا لمشروعها. ما معنى هذا؟ أو ما العلاقة بين تركيبة الحركة وتموضعها السياسي؟ لا يخفى أن «حماس» تجمع مراكز قوى تتمثّل بشكل رئيس في: جناحها العسكري المقاوم، وجناحها الدعوي، وجناحها السياسي. والأجنحة الثلاثة تتفاعل مع «الأمّة» ضمن دوائر ثلاث أساسية: محور المقاومة، الأنظمة العربية، والقوى الإسلامية. لقد عبّد خيار المقاومة لدى حركة «حماس»، من أواخر الثمانينيات وصولاً إلى «طوفان الأقصى»، الطريق لأن تكون الحركة حركة «إسلام وطني» تحسم وجهتها بما يقتضيه الاستحقاق الفلسطيني. وهذه الوجهة، التي كانت الحركة في العقود الماضية ولّادة للقيادات والبرامج على مقاسها لا العكس، هي ما يعيد ترتيب العلاقات والخطاب والفعل على مقاس فلسطين، وهي التي تعيد في كلّ مرّة ترتيب فاعلية مراكز القوى إذا ما أظهر استحقاق سياسي تنازعاً بينها. رؤية «حماس»، كانت ولا تزال، أن تتكامل تلك المراكز، وأن يوظَّف كلّ عمق يمكن أن يخدم المشروع، وألّا يؤخذ قرار أو يُصدر موقف تخسر به الحركة عمقها أو مصادر إسنادها.

لقد سال حبر كثير حول التحوّلات التي عصفت بـ«حماس»، من حكم القطاع عام 2006 إلى تأثير الحروب والاغتيالات وتأثير الموقف من سوريا والانتفاضات العربية، لكن يمكن أن يؤرَّخ لعام 2017 بأنه كان مفصلياً في مسار الحركة. ففي ذلك العام، انتُخب الشهيد يحيى السنوار لقيادة الحركة في قطاع غزة خلفاً للشهيد إسماعيل هنية، وأصدرت «حماس» وثيقة المبادئ والسياسات العامة؛ وفي أواخر العام نفسه أيضاً، اعترف ترامب بالقدس عاصمةً لإسرائيل إيذاناً بدعم استراتيجية اليمين الإسرائيلي في «الحسم» وتجاوز القضية الفلسطينية تأسيساً لمسار الاتفاقيات الإبراهيمية. منذ تلك السنة الفيصل، أخذت حماس مكانها كرأس حربة الأمّة في مواجهة الهجمة الصهيونية المتجدّدة، عبر تصميمها على الإعداد العسكري على أرض فلسطين التاريخية ومواجهة مشاريع التصفية والتطبيع؛ وذلك على عكس ما قرأه البعض في وثيقة المبادئ من أنها مؤشّر على منعطف تسووي واحد، لا مناورة سياسية بين عدّة مناورات. وقد كان الحامل لهذا المسار، غزة: الأرض المحرّرة والأكثر جماهيرية للحركة، وحيث نمت «كتائب القسام» لتُناظر «جيشاً فلسطينياً»، وحيث تحظى «حماس» بحكم القطاع ولو تحت الحصار.

إذاً، هو مسار يتعارض مع ما ارتضته الأنظمة العربية: يحرج الساكت، ويفضح المطبّع، ويسحب شرعية المتحالف مع الصهاينة. تفعل «حماس» ذلك -إذ تتمسّك بموقف المقاومة وفعلها- بتأثير أكبر من تأثير الآخرين، وهو ما يُعزى تحديداً إلى كونها حركة فلسطينية على أرض فلسطين، وأيضاً إلى شرعية أخرى تحظى بها تنبع من كونها حركة إسلامية «سنّية» مقاومة، ويتعذّر تصويرها كملحق بدولة إيران. رغم كلّ ما تقدّم، تراعي الحركة، في المقابل، الأنظمة العربية والإسلامية، وتتجنّب عداوتها من منطلق أنها تحمل مسؤولية القضية الفلسطينية. وهذه مهمّة تزداد صعوبتها كلّما ازداد ضغط الموقفَين الأميركي والإسرائيلي، إلى حدّ أن الحركة قد لا تجد مأوى عربياً لقيادتها في القريب.

> لا ترتّب «حماس» مشروعها على مقاس الواقع السياسي العربي، ولا تأخذ شرعيتها منه

أمّا انتخابات الحركة أمس، فتقول إن «حماس» باقية على طبيعتها كتنظيم مقاوم يتداول السلطة، وينتج قيادات للشعب الفلسطيني ولتيار المقاومة في المنطقة، وأن ما يحسم موقفها وانتخاباتها هو كلمة أبنائها، من دون أن تتخلّى عن تنوعها المؤسّسي ومرونتها السياسية، طالما لا يعني أيّ من ذلك تفريطاً بمشروع المقاومة وسلاحها الذي يحظى بإجماع تياراتها. وهذه المرونة يتقلّص هامشها شيئاً فشيئاً، لكنها تبقى لتثبيت الحجة على الجميع، ومفادها أن الحركة صاحبة قضية، ويمكن أن تفعل أيّ شيء يخدم صالح فلسطين وشعبها. أمّا «الحمساويون»، فيجمعون على أن ما يخدم تلك المصلحة الآن هو ردّ الجميل لمكان صغير، لكنه بحجم أمّة، اسمه غزة... ذلك السرّ الذي يقف وراء كلّ شيء.

لا ترتّب «حماس» مشروعها على مقاس الواقع السياسي العربي، ولا تأخذ شرعيتها منه بل تسبقه وتتجاوزه من دون أن تعاديه، بينما ما تحتاجه الأمّة هو أن تعيد ترتيب نفسها على مقاس الحركة... نعم، على مقاس «حماس».

عام 2017، انتُخب الشهيد يحيى السنوار لقيادة الحركة في قطاع غزة خلفاً للشهيد إسماعيل هنية (أرشيف)

«حماس» بعد الانتخابات: أسئلة وتحدّيات

أيهم السهلي

أنجزت حركة «حماس» انتخاباتها الداخلية، التي أفضت إلى وصول خليل الحية إلى قيادة المكتب السياسي للحركة، مبدئياً حتى نهاية دورته الحالية أواخر العام الحالي، مع احتمال تمديد الدورة حتى نهاية العام القادم. ويطرح انتخاب الحية، الذي بدا في خلال المفاوضات المرتبطة بوقف إطلاق النار وكأنه القائد الفعلي للحركة -تحديداً بعد استشهاد رئيس المكتب السياسي الأسبق إسماعيل هنية في طهران في 31 تموز/ يوليو 2024، وخلفه يحيى السنوار في غزة في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2024-، أسئلة متعلّقة بنهج «حماس» المقبل، لا سيّما أن هناك من أثار الجدل كثيراً بخصوص رئيس المكتب السياسي الأسبق، خالد مشعل، الذي كان في مواجهة الحيّة في هذه الانتخابات. فهناك من اتّهم مشعل باستعداده للتفريط بسلاح المقاومة، والذهاب نحو هدنة طويلة الأمد. فهل القيادة المنتخبة التي حصلت على 35 صوتاً، من الممكن أن تعود إلى الحرب، خصوصاً أنها قد تُفرض عليها مجدّداً من قبل الاحتلال الذي استمرّ فيها من طَرفه، منذ اتفاق شرم الشيخ في تشرين الأول/ أكتوبر 2025، من دون أن ينال أيّ ردّ يُذكر. كذلك، لو انتُخب مشعل الذي حصل على 34 صوتاً بفارق صوت واحد عن الحيّة، هل كان سيذهب إلى تسويات، ومع مَن؟

جاءت هذه الانتخابات في ظلّ ظروف استثنائية يمرّ بها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، لا سيّما أن «حماس» هي التي تقوده منذ انتخابات 2006، وصولاً حتى الأيام الأخيرة حيث تنازلت عن الحكم بحلّها «لجنة الطوارئ الحكومية» في قطاع غزة، وتسليم المهام إلى «اللجنة الوطنية لإدارة غزة» المنبثقة عن «مجلس السلام» الذي شكّله الرئيس الأميركي، دونالد ترامب. ولعلّ واقع سكان القطاع الكارثي، هو ما دفع «حماس» إلى الكثير من الإجراءات والتنازلات التي لم تقبل بها سابقاً، كحلّ حكومة غزة، والموافقة على «الهدنة» الحالية التي لم تلتزم إسرائيل ببنودها، ولم يَدخل إلى أهالي القطاع من جرّائها إلا القليل من احتياجاتهم، علماً أن معظمهم يسكنون حتى اللحظة في الشوارع تحت خيام مهترئة، حيث يعانون من برد الشتاء وحرّ الصيف، ومن كلّ أنواع الآفات التي تضرب المناطق المنكوبة.

صحيح أن ما سبق ليس مسؤولية «حماس» المباشرة، لكنه يطرح أسئلة عليها، طالما أنها كانت تتولّى شؤون غزة، وقادت الحرب على مرّ عامَين كاملَين، قبل أن يبرم اتفاق «وقف إطلاق النار» الذي انتهكته إسرائيل بأكثر من 3795 خرقاً -حتى الـ19 من الشهر الجاري-، استشهد بسببها أكثر من 1168، بحسب بيانات وزارة الصحة الفلسطينية. وإذ مرّت هذه الخروقات جميعها من دون ردّ، فهي تثير سؤالاً حول مدى قدرة «حماس»، الفصيل الأكبر والأقوى، على البقاء في غزة، ولا سيّما أن سلاحها، ستظلّ دول «مجلس السلام» وبعض الدول العربية، تضعه عائقاً أمام أيّ حلّ. الأكيد أن «حماس» تمثّل اليوم ضميراً للشعب الفلسطيني، ولملايين العرب والمسلمين، وهو أمر لا تحبّذه بعض الأنظمة، كونه يعرّضها إلى مزيد من الإحراج أمام شعوبها، بعد الذي تعرّضت له خلال حرب الإبادة. ومع ذلك، ليس معلوماً ما إن كانت الحركة قادرة على الاستمرار بالزخم الذي كانت عليه قبل «طوفان الأقصى»؛ فالإرادة هي هي حتماً، لا بل زادت إصراراً كما ينبغي للمناضلين، لكن الإمكانيات هي التساؤل المخيف. والخوف هنا مرتبط بإمكانية الاستمرار وتحقيق الإرادة، وإمكانية صدّ عدوان جديد على قطاع غزة، أو التصدّي لما تفعله إسرائيل ومستوطنوها في الضفة الغربية.

كبرت مسؤوليات «حماس» بعد «طوفان الأقصى»، كون الحركة الوحيدة الفاعلة في المواجهة الأطول في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي. فبما بقية الفصائل التي مثلها، تدور في فلكها، ولا تشكّل حالاً فريدة، عدا عن قيادتها المقاومة في صدّ الاحتلال خلال الحرب على قطاع غزة. ومن بين مسؤولياتها تلك، التصدّي لمحاولات تهجير الفلسطينيين من الضفة والقطاع، ووضع حدّ لتفكيك النظام السياسي الفلسطيني، والذهاب نحو حلّ نهائي وأخير مع «فتح»، وإنهاء الانقسام المُعيب، الذي دفع الشعب الفلسطيني أثمانه من دمه وحياته وكسناه ورزقه. كذلك، تقع على «حماس» مهمّة ممارسة السياسة من داخل النظام السياسي الفلسطيني، وإيقاف سيل بيانات الإدانة والاستنكار ورفض التفرّد «الفتحاوي»؛ فخلال هذه السنة، ستجري انتخابات فلسطينية للمجلس التشريعي والوطني، فما موقف «حماس» منها؟ وهل ستكتفي بالبيانات، أم ستلجأ إلى المواجهة السياسية؟ ليس واضحاً حتى الآن، ولا سيّما أن بعض كوادر «فتح» ينطلقون في مقاربتهم مع «حماس» من أن الأخيرة انتهت عسكرياً وسياسياً. معظم المسؤوليات مشتركة بين الحركتَين (حماس وفتح)، وعليهما أن تقدما على حلول جريئة تحدّ من التدهور الحاصل فلسطينياً، فبينما تتقدّم القضية الفلسطينية في العالم، لا تجد من قواها من يتابع ذلك التقدّم ويستثمره، لأن تلك القوى مشغولة بسفاسف الأمور، باقتتال عمره نحو 20 عاماً، وبتقاسم كعكة القيادة. وفي الوقت الذي يجب أن ينافع فيه كلّ فلسطيني عن بقاء الفلسطينيين في أرضهم، فهذه هي المعركة الوحيدة التي تستحقّ العناء والتضحية. شكراً للفصيلَين على ما تفضّلا به علينا كشعب يستحقّ قيادة أفضل، مع الاحترام والتقدير لكلّ التضحيات ولكلّ البطولات التي تُرفع بها الرؤوس. وبئس الحال هذا، فيما بن غفير وسموتريتش ونتنياهو يتحكّمون بكل شيء، حتى بَمَن يدخل المسجد الأقصى أو كنيسة القيامة، أو من يسافر ومن لا يسافر من الضفة.

تقرير

الزيدي إلى إيران بعد أميركا المقاومة العراقية تستعدّ لدخول المعركة

بغداد - **فقار فاضل**

مع تصاعد المواجهة بين إيران والولايات المتحدة، عادت فصائل المقاومة العراقية لتؤكد استعدادها للانخراط المباشر في المعركة في حال توسّع العمليات ضدّ الجمهورية الإسلامية، محذّرةً من أن وجود القوات الأميركية في العراق والمنطقة يمثّل سبباً أساسياً لاستمرار حال التوتر. وأشارت «المقاومة الإسلامية في العراق»، في بيان أول من أمس، إلى أنها لم تنفّذ خلال الأيام الماضية أيّ عمليات عسكرية ضدّ القواعد الأميركية داخل العراق أو في المنطقة، مستدركةً بأن «خيار الاستهداف يبقى قائماً إذا ما توسّعت الحرب»، وهو ما يستبطن رسالة موجّهة بالدرجة الأولى إلى واشنطن، التي تضغط في اتجاه إنهاء دور الفصائل ووجودها.

وفي هذا الإطار، يؤكد القيادي في حركة «النجباء»، فراس الياسر، لـ«الأخبار»، أن «المقاومة الإسلامية في حرب مفتوحة مع الاحتلال الأميركي ما دام جاثماً على الأرض العراقية»، مضيفاً أن «قرار الاستهداف نافذ إلى حين جلاء هذه القوات». ويشير إلى أن «المقاومة تنتظر تنفيذ الاتفاق الخاص برحيل القوات الأجنبية في أيلول المقبل، وأنها لم تبادر خلال المدة الماضية إلى تنفيذ عمليات بهدف منح الحكومة العراقية فرصة لإكمال هذا المسار». وحول البيان الأخير الصادر عن المقاومة، يوضح الياسر أن «قرار المشاركة في المعركة يخضع لتقدير قيادة العمليات»، معتبراً أن «الصراع الحالي لا يرتبط بإيران وحدها، بل يمثّل، بحسب رؤية الفصائل، مشروعاً أميركياً - إسرائيلياً يستهدف المنطقة بأكملها». ويعتقد، في ضوء ذلك، أن البيان يمثّل رسالة تحذير واضحة إلى الولايات المتحدة، خصوصاً مع استمرار الضغط الأميركي على بغداد بشأن ملفّ سلاح الفصائل، جازماً أن المقاومة تمتلك «جاهزية عالية» للتعامل مع أي تطورات.

من جهته، يرى الباحث في الشأن السياسي، علي محي الدين، أن «القوات الأميركية باتت تشكّل خطراً أكبر على العراق مقارنة بالمراحل السابقة»، معتبراً أن «واشنطن تحاول تثبيت نفوذها داخل البلاد عبر أدوات اقتصادية وعسكرية»، مضيفاً أن «الاحتلال يحاول استعمار العراق اقتصادياً وعسكرياً». ويشير إلى أن «المقاومة لا تبدو مستعدة للتنازل عن سلاحها، لأن هذا الملف يرتبط برؤية استراتيجية لديها تجاه طبيعة الصراع في المنطقة»، متابعاً أن «الحكومة العراقية تدرك خطورة الدور الإسرائيلي في المنطقة، وأن هناك توجهاً لدى تنسيقية المقاومة العراقية للتفاعل مع أيّ تصعيد قد يحدث في اليمن أو أيّ جبهة مرتبطة بمحور إيران، فضلاً عن مساندة حلفائها في لبنان». ويعتقد أن «تحرّكات المقاومة لا يمكن فصلها عن التطورات الإقليمية المتسارعة، وأن بياناتها الأخيرة تحمل رسائل متعدّدة، أبرزها أن أيّ توسع في الحرب قد يفتح جبهات جديدة».

في المقابل، يقول مسؤول أمني عراقي، لـ«الأخبار»، إن «الحكومة جادّة في ملفّ حصر السلاح، لكنها تعمل في الوقت نفسه على إدارة هذا الملف بطريقة تمنع الانفجار الداخلي، خصوصاً في ظلّ الظروف الإقليمية المعقّدة». ويشير إلى أن «الأجهزة الأمنية تتابع بشكل مستمرّ الجهات التي تحاول تنفيذ عمليات بإطلاق صواريخ أو طائرات مسيّرة في اتجاه إقليم كردستان أو دول الخليج، وذلك خشية أن تؤدي تلك العمليات إلى ردود فعل دولية أو إقليمية تضع العراق في دائرة الاستهداف». ويضيف أن «هناك اتجاناً أمنية متخصصة بمتابعة كلّ من يحاول خلق حال من الفوضى أو زعزعة الاستقرار»، على حدّ تعبيره. ويأتي هذا في وقت تحاول فيه الحكومة تادية دور الوسيط بين الولايات المتحدة وإيران، مستفيدةً من علاقاتها مع الطرفَين، ومحاولة التغلّب على صعوبة المهمة وتعقيدات الصراع. وفي هذا الإطار، يكشف المسؤول الأمني أن رئيس الوزراء، علي الزيدي، سيقوم بزيارة إلى إيران حاملاً رسالة أميركية تتعلّق بتطورات الحرب ومستقبل المنطقة، متحدّثاً عن «وجود تفويض أميركي للعراق للتحرّك بهدف إيجاد حلول تخفّف من حدّة المواجهة». ويضيف أن «هناك توجّهاً لبدء تحرّكات إقليمية بمشاركة العراق وقطر وتركيا، بهدف فتح قنوات اتصال مع إيران، ومحاولة الوصول إلى تفاهمات تنهي التصعيد القائم».

المقاومة في حرب مفتوحة مع الاحتلال الأميركي ما دام على الأرض العراقية (من الويب)

كأس العالم

التحكيم في كأس العالم 2026: أخطاء فـردية أم فوضى ممنهجة؟

شيرين موسى

ينتظر عشاق كرة القدم ولاعبوها كأس العالم كل أربع سنوات، إما سعياً إلى تعزيز إنجازات النسخة السابقة أو إلى تجاوز خيباتها. ومع صافرة البداية، يحتدم الصراع على الملعب الأغلى. هنا، داخل المستطيل الأخضر، تُصنع الأساطير وتُكتب اللحظات الأحلى والأمرّ، من تألق دييغو مارادونا عام 1986 ورونالدو نازاريو عام 2002، إلى خيبة روبرتو باجيو عام 1994 وزين الدين زيدان في 2006. لكن نسخة 2026 شهدت حضور لاعب آخر خارج حدود المنافسة المباشرة. فالطاقم التحكيمي لم يكن مجرد ضابط للإيقاع، بل تحوّل في كثير من الأحيان إلى عنصر مؤثر في المباريات، بل وفي نتائجها.

الانتقادات الواسعة التي طاولت التحكيم لا تعني بالضرورة تراجعاً في جودة المنتج النهائي للبطولة. على العكس، شهدت النسخة الحالية عروضاً كروية مميزة قدّمتها نخبة من أبرز نجوم العالم. وتألق في مقدمتهم الأرجنتيني ليونيل ميسي والفرنسي كيليان مبابي، إلى جانب النرويجي إرلينغ هالاند والإنكليزي جود بيلينغهام. غير أن الأداء التحكيمي بقي الحلقة الأضعف مقارنة بالمستوى الفني للمنتخبات، وقد تجاوزت الأخطاء حدود ما هو مقبول، لتتراوح بين ما نتج من سوء في التقدير وما ارتقى إلى مستوى الفضيحة.

شهد كثير من المباريات حالات جدل (وبب)

كما جرت العادة في بطولات كأس العالم، كانت المنتخبات المغمورة هي الأكثر تضرراً. ففي المباراة الحاسمة بين إيران ومصر، سجل الإيراني شجاع خليل زاده هدفاً قاتلاً كان كفيلاً بتأهيل إيران إلى الدور التالي، قبل أن يُلغى بداعي التسلل بفارق لا يتجاوز بضعة ملليمترات. ولم تكن إيران وحدها، فقد أُلغي هدف لكل من كرواتيا وكولومبيا أمام البرتغال بسبب حالات تسلل بفوارق ضئيلة. في المقابل، طالب لاعبو الرأس الأخضر بإلغاء هدف للأرجنتين بداعي التسلل، إلا أن الحكم أبقى عليه بعد مراجعة تقنية حكم الفيديو المساعد (VAR). كما حُرمت غانا من ركلة جزاء مستحقة أمام إنكلترا، بينما طالبت مصر بركلة جزاء أمام الأرجنتين بعد تعرض محمد صلاح لعرقلة داخل منطقة الجزاء.

الكيل بمكيالين

تجاوزت الإشكالات قرارات التسلل وركلات الجزاء، وامتدت إلى تفاوت واضح في تفسير الحالات المتشابهة. ففي الدقيقة الـ 30 من مواجهة الأرجنتين والجزائر، ركل الأرجنتيني ليونيل ميسي المدافع عيسى ماندي على ساقه من الخلف أثناء محاولته استخلاص الكرة. في حالة كهذه، تنص القوانين صراحة على إشهار بطاقة صفراء على الأقل أو الطرد المباشر، لكن الحكم وتقنية الفيديو تجاهلا الأمر تماماً. في المقابل، أشهر الحكم بطاقة حمراء مباشرة في وجه الأميركي فولارين بالوغون إثر تدخل مماثل خلال مباراة الولايات المتحدة والبوسنة والهرسك، ما أدّى إلى طرده فوراً.

وشهدت البطولة أيضاً قرارات بإلغاء أهداف أثارت كثيراً من علامات الاستفهام. ففي مباراة الأرجنتين ومصر، أُلغي هدف مصطفى زيكو في الدقيقة الـ 58 بعد تدخل تقنية الفيديو، بسبب مخالفة ارتكبها مروان عطية بحق ليساندرو مارتينيز قبل تسجيل الهدف بـ17 ثانية وعلى مسافة تجاوزت 80 متراً من مكان الهجمة. وفي مواجهة إنكلترا والنرويج، أُلغي هدف للنرويج من ركلة ركنية

> **المنتخبات الكبرى حظيت بمعاملة أكثر مرونة من قبل حكام المونديال**

بعدما اعتبر الحكم أن النرويجي إرلينغ هالاند دفع الإنكليزي إليوت أندرسون قبل تنفيذ الركنية، رغم أن الاحتكاك لم يؤثر بشكل مباشر في مجريات الهجمة. وتسلط الحالتان الضوء على إشكالية أساسية تتعلق بالحدود الزمنية وتأثير المخالفة في بناء الهجمة، وهما عنصران يفترض أن يكونا حاسمين عند اتخاذ قرار إلغاء الأهداف.

وتعزز الأرقام هذا الانطباع. فحتى 9 تموز، حصل منتخب الأرجنتين على بطاقة صفراء واحدة كل 19,7 مخالفات، مقابل بطاقة كل 7,7 مخالفات لمنتخب إنجلترا. كما تصدرت الأرجنتين قائمة المنتخبات الأكثر حصولاً على ركلات الجزاء بواقع ثلاث ركلات.

وفي دراسة أعدها بريتان كلاين من مجموعة NetSI Sport التابعة لجامعة نورث إيسترن، جرى قياس معدل قرارات تقنية الفيديو التي جاءت لصالح أو ضد كل منتخب لكل 100 مخالفة، خلال دور المجموعات وحتى الدور الـ16، مع احتساب القرارات التي عُدلت فقط، بما في ذلك قرارات التسلل التي جرى تثبيتها أو إلغاؤها. وأظهرت الدراسة أن المكسيك والأرجنتين كانتا الأكثر استفادة من تدخلات تقنية الفيديو، بمعدل 7,8 و6,7 قرارات لصالحهما لكل 100 مخالفة على التوالي. في المقابل، جاءت كرواتيا وإيران في صدارة المنتخبات الأكثر تضرراً، بمعدل 6,5 و6,4 قرارات ضدهما لكل 100 مخالفة على التوالي.

وتغذي هذه المعطيات الشكوك حول عدالة التحكيم في البطولة، فالمنتخبات الكبرى تحظى بمعاملة أكثر مرونة، بينما تجد المنتخبات الأقل حضوراً نفسها أمام هامش أضيق من الأخطاء وفرص أقل للحصول على قرارات تصب في مصلحتها. وتتجه أصابع الاتهام نحو الاتحاد الدولي لكرة القدم ورئيسه جياني إنفانتينو، وسط تساؤلات متزايدة حول أسباب هذا التباين. فهل تعكس هذه الوقائع أخطاء فردية بسيطة، أم أنها تكشف خللاً أعمق في إدارة البطولة والرقابة على التحكيم؟

ورغم كل الجدل، حملت النسخة الحالية وجهاً آخر أكثر إشراقاً، تمثل في الأداء اللافت لمنتخبات مثل مصر والمغرب والسنغال والرأس الأخضر، التي أثبتت قدرتها على منافسة كبار اللعبة. وأكدت هذه المنتخبات أن كرة القدم لا تزال قادرة على احتواء الجميع، وأن الشعوب المستضعفة تستطيع أن تجد مكانها في قلب المنافسة، داخل الملعب كما خارجه.

الكرة اللبنانية

الحاج مالك «يصعق» النجمة

عبد القادر سعد

وضع مهاجم فريق الأنصار السنغالي الحاج مالك ناديه على أعتاب منصة تتويج بطل الدوري اللبناني لكرة القدم بعد أن خطف هدف التعادل أمام النجمة في الدقيقة 86 ليحافظ على فارق النقاط الأربع بين الأنصار والنجمة قبل ثلاث مراحل على انتهاء الدوري. كان النجمة قريباً من إشعال المنافسة حين تقدّم في الدقيقة 62 عبر البديل خليل خميس، لكن الحاج مالك اقتنص هدفاً قاتلاً أصاب النجمة في الصميم. صحيح أن الأنصار استحق التعادل بعد سيطرته على الشوط الأول، لكن النجمة قدم في الشوط الثاني أداءً كبيراً كان يتسحق معه الخروج فائزاً لولا الخطأ الدفاعي في تغطية الحاج مالك والذي دفع ثمنه النجماويون غالياً.

خطف الحاج مالك هدف التعادل من النجمة في الدقيقة 89 (طلال سلمان)

الأجواء في ملعب جونيه كانت رائعة بجمهوري الفريقين الذين استمتعا بمباراة عالية من فريقيهما. خرج قطبا الكرة اللبنانية من اللقاء متعادلين فرفع الأنصار رصيده إلى 32 نقطة في صدارة رباعية الأندية الأوائل، في حين أصبح رصيد النجمة 28 نقطة في المركز الثاني.

خلفهما كان جويا يصعد إلى المركز الثالث برصيد 23 نقطة بعد فوزه على العهد 2-0 على ملعب جويا، ليتبادل الفريقان المراكز ويتراجع العهد إلى المركز الرابع برصيد 21 نقطة. دفع العهد ثمن الغيابات العديدة في صفوفه، فاستغل الجويا الموقف وفاز بهدفي أوسيني وكانا في الدقيقتين 25 و59.

وينطلق إياب رباعية الأوائل يوم الجمعة المقبل، بلقاءي العهد مع الأنصار على ملعب جونيه عند الساعة 21,30، يسبقه لقاء النجمة وجويا على ملعب محمد سعيد سعد في جويا عند الساعة 17,30.

كلمات متقاطعة 5134

افقيا

1- ما ظهر حديثاً – إمارة عربية – 2- رائحة طيبة – خلاف مجهول – 3- من اشارات مصر – حرف ابجدي – 4- للتاوه – حلية تُلبس في الرجل كالسوار في اليد – 5- أول جبّار في الأرض – للإستدراك – 6- إحدى القارات – مدينة سومرية في العراق – 7- جش – عار – سكن في اصطلاح العامة – 8- جرذ بالأجنبية – مرتفع – حرف جر – 9- عائلة كاتب إسباني حائز على جائزة نوبل للآداب عام 1989 – منطقة سياحية في الصين – 10- ماركة سيارة رياضية

عمودياً

1- من أسفار العهد الجديد – 2- إرتداه – من منتجعات لبنان البحرية – 3- أهل الزمان الواحد – مدينة فرنسية – حرف جزم – 4- عملة اليونان قبل الوحدة – ندم ورجع عن معصيته – 5- صرّاف بالأجنبية – مرض – 6- يجري في العروق – رجل دين – طعم الحنظل – 7- رتبة عسكرية – عاصمة أوروبية – 8- كتاب السائح – بكاء بالعامية – 9- طائر الشؤم – عائلة رسّام الماني راحل – 10- بحر – عائلة ممثل مصري راحل

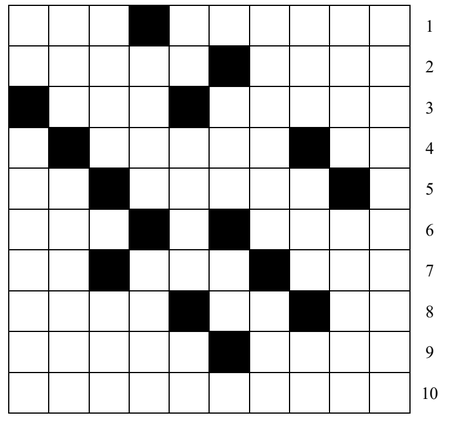

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- صباح فخري – 2- اقحوان – ريم – 3- بي – شل – ما – 4- رقم – يم – سجّل – 5- التلال – 6- نورما – سهول – 7- فاس – فك – رُح – 8- كرت – عريس – 9- ورق – مونو – 10- كلنا للوطن

عمودياً

1- صابرين – كوك – 2- بقيق – وفرّ – 3- آخ – ماراتون – 4- حوش – لمس – را – 5- فاليتا – عقل – 6- خنّ – ملّ – فر – 7- اسكيمو – 8- يراسله – سوط – 9- ور – ن ن – 10- كمال الحلو

sudoku 5134

		7		8			3	
4				3		1		2
5	3					7		
	8	5	7		3		1	6
	2						9	
	6		1		2		5	
		6					2	5
2		9		1				8
	5			2		9		

حلول الشبكة السابقة

6	1	3	8	5	7	4	9	2
9	5	4	1	2	3	6	7	8
2	7	8	6	9	4	5	3	1
1	3	2	5	7	9	8	4	6
5	4	6	2	3	8	7	1	9
7	8	9	4	6	1	3	2	5
3	2	1	7	8	6	9	5	4
4	6	7	9	1	5	2	8	3
8	9	5	3	4	2	1	6	7

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 431

كلمة السر من 5 حروف: مؤلف موسيقي بولوني جدّد موسيقى البيانو

ابوس – ادم – بونو – باخ – تارتيني – تيليمان – روسي – رامو – سور – شوبيرت – فيفالدي – فاغنر – فيلد – فن – كافارو – كن – ليوني – موتسارت – هايدن

ب	ي	ت	ه	و	ف	ن	ش	س	ف
ن	و	ر	ن	غ	ا	ف	و	ي	ي
م	ا	و	م	د	أ	ب	ل	س	ف
و	ن	م	م	ب	ا	د	و	ي	ي
ت	د	ب	ي	ا	ا	ر	ك	ن	ف
س	ي	ك	ن	ل	ر	خ	ا	و	ا
ا	ا	ر	و	س	ي	ا	ف	ي	ل
ر	ه	ب	و	ن	و	ت	ا	ل	د
ت	ت	ر	ي	ب	و	ش	ر	ن	ي
ت	ا	ر	ي	ت	ي	ن	و	ف	ن

حلول الشبكة السابقة: الفخار

عملية حسابية 431

شروط اللعبة:
ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

5	X		٪		=	10
X	■	X	■	X	■	
	+		X		=	75
٪	■	٪	■	–	■	
	X	3	X		=	63
=	■	=	■	=		
15		16		13		

حلول الشبكة السابقة

62	٪	2	X	3	=	93
٪	■	X	■	X	■	
31	X	3	–	4	=	89
X	■	X	■	X	■	
28	+	7	٪	5	=	7
=	■	=	■	=		
56		42		60		

شبكة العنكبوت 431

إعداد نعوم مسعود

1 – 5 من يمارس لعبة المصارعة
5 – 17 شاعر لبناني راحل من كلماته « جنان عا مد النظر »غناها وديع الصافي
16 – 29 محقق إيرلندي اجرى تحقيقاً أمنياً في لبنان بشأن اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري
29 – 38 لاعب كرة قدم انكليزي في مونديال 2026
38 – 43 رحلات استكشافية في الطبيعة البرية مثل المحميات في افريقيا
42 – 47 اسم يطلق على النباتات العطرية طيبة الرائحة
47 – 56 رئيس حكومة لبناني سابق
55 – 60 عاصمة اوروبية
59 – 65 الزيجة الثانية لملك مصر فاروق الأول
63 – 68 عاصمة اسيوية
67 – 76 لاعب كرة قدم أسباني محترف في مونديال 2026
75 – 81 شاعر عربي في العصر العباسي
79 – 87 معسكر إبادة نازي في بولندا خلال الحرب العالمية الثانية
86 – 93 عاصمة نبيال
90 – 101 عاصمة إمارة اندورا الأوروبية
101 – 104 بلدة لبنانية في قضاء زحلة
104 – 107 قطع من الحديد محددة الرأس كانت تستعمل في الحروب قديما
106 – 110 مدينة مصرية

حل شبكة العنكبوت السابقة

باماكو – كوستا كونكوردیا – ديانا سبنسر – سرجيال – الحجاج بن يوسف الثقفي – فيدل كاسترو – روتردام – اماسيا – أم درمان – انكورياج – اجرودي – دير البلح – حلات – اناتورك – كانو – نوستراداموس – وسيم – مادبا

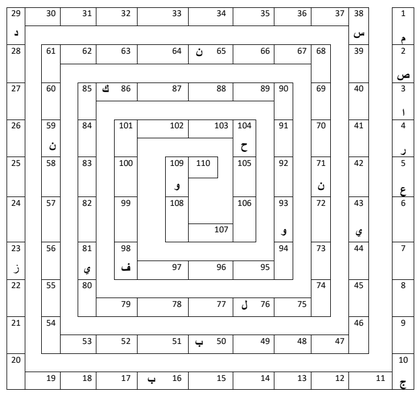

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5134

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

عالم رياضيات أميركي وأستاذ متقاعد في جامعة ستانفورد. الأب الروحي في علم تحليل الخوارزميات
5+4+2+5+11+2 = الصنم ■ 6+10+3+8+3+9 = مؤسس الصليب الأحمر ■ 1+8+7+9 = قائم وغامق

حل الشبكة الماضية: رضوان الكاشف

فنون مشهدية

التراجيديا الإغريقية مرآة للسلطة والمنفى والانتقام

محمد وهبي يضع «ميديا» في قلب الراهن

حين يختار مخرجٌ أن يبدأ مسيرته المسرحية بـ«ميديا»، فهو يخاطر بمواجهة إحدى أعقد التراجيديات في التاريخ. على خشبة مسرح «المونو» في بيروت، يخوض محمد وهبي هذا الرهان بطموح واضح، مقدّمًا معالجة تحافظ على روح الأسطورة، وتفتح النص الكلاسيكي على أسئلة معاصرة في الإخراج والتمثيل والسينوغرافيا

أدهم الدمشقي

حين يختار المسرح مواجهة نص بحجم «ميديا»، فإنه لا يختار مادة كلاسيكية عادية، وإنما يدخل في مجابهة مع واحدة من أكثر التراجيديات كثافة وعنفواناً في تاريخ الدراما العالمية. فهذا النص يتجاوز حدود الحكاية الفردية ليطرح أسئلة كبرى حول الانتقام، والعدالة، والمنفى، والسلطة، وتصارع الإرادات مع القدر. ومن هنا، فإن الاقتراب من «ميديا» يتطلب جرأة فنية وحلولاً إخراجية حاسمة، لأنّ النص يفرض شروطه على جميع عناصر العرض، من الممثل إلى الفضاء والضوء والصوت.

جرأة البدايات وثقل الأسطورة

أول ما يستحق التوقف عنده أن هذا العرض يشكّل التجربة المسرحية الأولى لمحمد وهبي. أن يبدأ مخرج تجربته الأولى بنص بهذا الحجم، وأن يقدمه بهذا القدر من الجدية والطموح، فذلك يستحق تحية صريحة. فهو لم يختر طريقاً سهلاً، بل اتجه منذ البداية إلى نص يختبر أدوات المخرج والممثل معًا، ويضعهما أمام امتحان فني وفكري بالغ الصعوبة.

وتظهر جدية هذه التجربة في الاشتغال على النص. فقد جاءت المعالجة الدراماتورجية، من إعداد وتعريب وتبيئة، موفقة إلى حد بعيد. نجح محمد وهبي في الحفاظ على روح التراجيديا وشاعريتها وامتدادها الميثولوجي، وتوترها بين الأسطورة والواقع، وبين الفردي والجماعي، وبين الجرح الشخصي والمأساة العامة. لقد كان وفياً إلى زمننا القديم، وفي الوقت نفسه جعلها نصاً معاصراً مفتوحاً على إسقاطات راهنة.

هذا النجاح النصي رفع سقف التحدي أمام الممثلين. فشخصيات «ميديا» لا تتحرك بدوافع يومية فحسب، وإنما تحمل صراعات وجودية تتطلب حضوراً متعدد الطبقات، وقدرة على الانتقال بين القوة والانكسار، وبين الغضب والهدوء.

ومن الإنصاف القول إن فريق التمثيل استطاع حمل هذا النص بدرجة جيدة، وهي مهمة ليست بسيطة. ورغم تفاوت الأداء بين الممثلين، أو بين مشهد وآخر، حيث تذبذب الإيقاع أحياناً أو بدا الجهد المبذول في حمل النص أوضح من اندماج الشخصية فيه، فإن المستوى العام بقي محافظاً على تماسكه.

آلر مدرسة منير ابو دبس وتجلياته في العرض

برزت مايا سبعلي بخبرتها الآتية من عالم مسرحي تمتد جذوره إلى محترف رائد المسرح اللبناني منير أبو دبس، وبظهر أثر هذا الإعداد في تفاصيل أدائها، وفي علاقتها بالجسد والصوت والفضاء. والأهم أن حضورها بدا ممتداً، بصورة غير مباشرة، إلى الرؤية العامة للعرض. ورغم تأكيدها عدم تدخلها في الإخراج، فإن الروح الآتية من مدرسة منير أبو دبس تبدو حاضرة في أسلوب التمثيل، وحركة الشخصيات، وتكوين الصور المسرحية، وحتى في بعض ملامح إدارة الممثلين. ولا ينتقص ذلك من رؤية محمد وهبي، بل يكشف عن تفاعل خصب بين ذاكرة مسرحية راسخة وتجربة إخراجية جديدة.

كما قدمت رانيا مروّي أداءً ذا حضور قوي، ولا سيما في دور العرّافة الأساسية، حيث منحت المشاهد طابعًا طقسيًا، وقادت الكتلة البشرية على الخشبة بثبات. ونجح محمد فوعاني أيضًا في بناء حضور متين داخل عالم العرض. أما الكورس، أو مجموعة العرّافات، فبقي العنصر الأقل تماسكًا. فالجوقة في التراجيديا تمثل الفاعل الجماعي والضمير الأخلاقي والناظم الإيقاعي للحدث، ولذلك كان أداؤها يحتاج إلى مزيد من الانسجام الحركي والصوتي، وإدارة أدق للعلاقات بين أفرادها. وفي بعض المشاهد بدت الكتلة مشتتة، وإن كانت صعوبة المهمة تجعل هذه الملاحظة أقرب إلى توصيف التحدي منها إلى الانتقاص من الجهد المبذول.

السينوغرافيا: جمالية التقشف وتحدي الفراغ

أما السينوغرافيا، فجاءت مشغولة ببساطة وعمق، مع اعتماد التقشف والاختزال بوصفهما خيارًا واعيًا يترك المجال للصورة المسرحية وحركة الجسد كي تصنعا الدلالة. كما حملت التكوينات المشهدية أثرًا واضحًا من جماليات محترف منير أبو دبس، ولا سيما في بناء اللوحة الطقسية والعلاقة بين الكتلة البشرية والعتمة. غير أن هذا التجريد يضاعف مسؤولية الممثل. فكلما تخلت الخشبة عن العناصر التوضيحية، أصبح على الجسد والصوت أن يملأ الفراغ، وقد تحقق ذلك في بعض المشاهد أكثر من غيرها.

أما الإضاءة، فبقيت أحد العناصر التي تحتاج إلى مراجعة أوضح. فقد تعاقبت الألوان بوتيرة لم ترتبط دائمًا بتحول نفسي أو درامي مقنع، وبدا الضوء أحيانًا أقرب إلى إنتاج صورة زخرفية تذكّر بلغة «الفيديو كليب»، ومع ذلك، نجحت الإضاءة في مشاهد الكاهنة، حيث خلقت الظلال والعتمة مناخًا طقسيًا مناسبًا. أما التصميم الصوتي والموسيقي، فجاء منسجمًا في مجمله مع مناخ العرض، وأسهم في بناء التوتر وإسناد الجو التراجيدي.

ولعل أبرز ما يواجهه أي عرض يتصدى لـ «ميديا: لعنة الآلهة» أن هذا النص لا يكتفي بالمهارة التقنية أو بوضوح الإلقاء، بل يطالب الممثل بحضور داخلي قادر على حمل ثقل الشخصيات وصراعاتها. وكلما ارتفع منسوب التجريد في الرؤية الإخراجية، ازدادت مسؤولية الممثل في أن يصبح هو نفسه الفضاء الذي تتجسد فيه التراجيديا. ومن هنا، بدا أن بعض المشاهد بلغت هذه الكثافة، بينما ظل بعضها الآخر يبحث عن مزيد من العمق. غير أن هذه الملاحظة لا تأتي إدانة، وإنما تصف المسافة الشاقة التي يقطعها أي ممثل يحاول الاقتراب من نص بهذا الحجم.

«ميديا: لعنة الآلهة» حتى 26 تموز (يوليو) ـ مسرح «المونو» (الأشرفية)

حرب التكنولوجيا

لم تعد المنافسة في الذكاء الاصطناعي محصورة بين الشركات الأميركية. أحدث إطلاق نموذج صيني مجاني ومفتوح الأوزان صدمةً في الأسواق، وأعاد رسم معادلة الابتكار والاحتكار. فهل بدأت الصين تنتزع موقعها من «مصنع العالم»، لتصبح أحد أبرز صانعي مستقبل الذكاء الاصطناعي؟

AI صيني مجاني يكسر معادلة «الذكاء الاصطناعي النادر»

Kimi K3 يهزّ عرش وادي السيليكون

علي عواد

في السادس عشر من تموز (يوليو) الحالي، أعلنت شركة «مونشوت إيه آي» الصينية عن إطلاق نموذجها Kimi K3، بنحو 2,8 تريليون معامل، أضخم نموذج مفتوح الأوزان صدر حتى اليوم. جاء الإعلان متزامناً مع خطاب للرئيس الصيني شي جين بينغ في مؤتمر الذكاء الاصطناعي العالمي في شنغهاي. وخلال أقل من أربع وعشرين ساعة، تراجع مؤشر ناسداك نحو واحد في المئة، وتخلّى المستثمرون عن أسهم شركات الرقائق وفي مقدمتها «إنفيديا».

ما الذي يجعل Kimi K3 مختلفاً؟

تعني «مفتوح الأوزان» أنّ الأرقام التي تعلّمها النموذج أثناء تدريبه، أي دماغه المخزَّن في ملف، متاحة للتنزيل والتعديل والتشغيل على خوادم خاصة. النموذج المغلق يُدفع اشتراكه شهرياً لشركة أميركية، ويتوقف عن العمل يوم يتوقّف المستخدم عن الدفع. النموذج المفتوح يُنزَّل على الحاسوب ويُشغَّل متى شاء المستخدم بلا إذن من أحد.

عملياً، ما الذي يضعه Kimi K3 بين يدي المستخدم؟ النموذج متعدد الوسائط بالتصميم، يقرأ النص والصورة معاً، ويشتغل بوضع تفكير دائم يفكّك المسألة قبل الإجابة عنها. نافذة سياقه تبلغ مليون رمز، أي إنه يستوعب في جلسة واحدة أرشيفاً صحافياً كاملاً أو مئات الوثائق أو كتاباً بأكمله ويحلّلها مترابطة. من يستخدمه عبر الواجهة البرمجية يدفع ثلاثة دولارات لكل مليون رمز إدخال وخمسة عشر للإخراج، أي جزءاً يسيراً من تسعير المنافسين المغلقين. ومن ينزّل الأوزان لا يدفع شيئاً سوى كلفة العتاد والكهرباء، ويشغّله على خوادمه بلا اشتراك ولا رقابة ولا سقف استخدام، ويعيد تدريبه على أرشيفه الخاص وبلهجته المحلية ولغته. للباحث والمترجم والصحافي والمؤسسة الصغيرة في منطقتنا، هذا فارق كبير.

من «مصنع العالم» إلى منافس في الابتكار

لإدراك حجم ما جرى، ينبغي تذكّر الموقع الذي شغلته الصين في التقسيم الدولي للعمل طوال ثلاثة عقود. كانت عضلات العولمة ومصنعها الكبير، اليد التي تجمّع ما يُصمَّم في مكان آخر. الهاتف يُبتكر في كاليفورنيا ويُركّب في شنتشن، والحصة الكبرى من القيمة المضافة تعود إلى صاحب التصميم. كانت هذه هي القسمة الضمنية للاقتصاد العالمي: الغرب يبتكر، والصين تنفّذ بأجور منخفضة وانضباط إنتاجي هائل. الحدث الحقيقي أنّ هذه القسمة انهارت. المنافسة التقنية التي دارت طوال أربعين عاماً داخل الحدود الأميركية صارت مواجهة بين ضفتين. في الحلبة القديمة، تصارعت مايكروسوفت وأبل، ثم أبل وغوغل. وفي ذلك الصراع الداخلي، وُلد استخدام المصدر المفتوح سلاحاً تجارياً. وزّعت غوغل نظام أندرويد مجاناً ومفتوحاً على مصنّعي الهواتف، فحطّمت قدرة أبل على احتكار هوامش الربح في السوق العالمية. ولينكس، المشروع المجاني الذي بناه متطوّعون، تمدّد على مدى عقد في سوق الخوادم حتى نزع سيطرة مايكروسوفت عليها. اللعبة بسيطة: افتح مجاناً ما يبيعه خصمك بثمن، ينهار نموذج عمله من دون معركة مباشرة على الجودة. وبقيت حدود الملعب أميركية طوال تلك العقود، والمصانع الآسيوية خارجه، تنفّذ ما يتقرّر داخله.

اليوم تُطلق الرصاصة نفسها من الضفة الأخرى، ومن طرف صار يملك التصميم بالإضافة إلى خط التجميع. هذه هي القطيعة.

سقوط فرضية الاحتكار الأميركي

تقول «مونشوت» إن نموذجها يتقدّم على كل نموذج آخر جرى اختباره، ويبقى خلف «كلود فيبل 5» من أنثروبيك و«جي بي تي 5,6 سول» من أوبن إيه آي بفارق ضيق. الفجوة الباقية تقع في أعلى المنحنى، في مسائل بحثية معقّدة تخصّ فئة ضيقة من الاستخدامات، والمسافة التي قُطعت للوصول إلى هنا خلال ثمانية عشر شهراً هي الرقم الأهم. أوبن إيه آي وأنثروبيك بنتا تقييمات بمئات المليارات على افتراض واحد: الذكاء الاصطناعي المتقدم مورد نادر، تحرسه بضع شركات وتحدّد ثمنه. نموذج صيني بهذه القدرة، منشور للعموم، يهدم هذا الافتراض من أساسه. ما يحدث اليوم في الذكاء الاصطناعي حدث قبله في قطاعات أخرى. في الألواح الشمسية والبطاريات والسيارات الكهربائية، بدأت الصين مصنّعاً ينفّذ طلبات غيره، ثم اتقنت الصناعة، ثم صارت هي التي تضع التصميم وتفرض معاييره على العالم. تكرّرت القصة ثلاث مرات، وفي كل مرة قيل في الغرب إنها حالة واحدة لا تتكرّر. الفارق أن الطبقة التي بلغتها الصين اليوم هي أعلى طبقات القيمة المضافة على الإطلاق، وأن الانتقال فيها يحدث خلال أشهر بدل عقود.

ارتدادات سياسية تتجاوز التكنولوجيا

الارتباك الأكبر وقع في واشنطن. راهنت الإدارات الأميركية المتعاقبة منذ 2022 على منع الصين من الرقائق المتقدمة، بافتراض أنّ قوة الحوسبة هي عنق الزجاجة الذي يحسم السباق. أظهر الإصدار الجديد أن هذا القيد يُلتف عليه عبر تصميم أكفأ للنموذج، من دون حاجة إلى تكديس رقائق إضافية. والنتيجة أن نقاشاً بدأ في العاصمة الأميركية حول منع الشركات والمؤسسات المحلية من استخدام النماذج الصينية المفتوحة. الدولة التي بنت عقيدتها على منع التصدير تناقش اليوم منع الاستيراد، وهو تحوّل يستحق التسجيل، لأنه اعتراف ضمني بأن أداة الحصار استُنفدت.

يبقى ما يعني منطقتنا مباشرة. الخدمات الرقمية الأميركية خضعت مراراً لقرارات سياسية بقطع الخدمة أو تقييدها. أي مؤسسة في غرب آسيا، تبني عملها على واجهة برمجية أميركية تبني على بنية قابلة للإطفاء من بُعد. النموذج القابل للتنزيل والتشغيل داخل الحدود ينقل القرار من مكتب في كاليفورنيا إلى غرفة خوادم محلية، ويبقى العتاد اللازم لتشغيله معركة مفتوحة قادمة.

بقيت واشنطن أربعين عاماً تحرس تفوّقها في طبقة التصميم، مطمئنة إلى أن الطرف الآخر مجرد مصنع كبير. الإعلان الذي هزّ ناسداك في ليلة واحدة يقول إن المصنع صار مختبراً.

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الثلاثاء 21 تموز 2026 العدد 5830

صورة وخبر

رغم عشرات الغارات الحربية الاسرائيلية والقصف المدفعي، تمكّن عدد من مزارعي القمح في جنوب لبنان، من جني محصولهم بعد توقف الحرب، لكن متأخرين نحو شهرين بسبب النزوح، مما عرّض الحقول الناجية من الحرائق الى اليباس. كانت صريفا في الحرب سنداً قوياً للمقاومة وحرمت العدو من الوصول الى وادي الحجير وتعرّضت لـ 160 غارة اسرائيلية، وسقط منها 46 شهيداً بين مقاوم ومدني، ودُمِّر 300 بيت بعضها أثري. هي بلدة منكوبة لكنها مصرّة على النهوض ولملمة جراحها كما يقول رئيس بلديتها محمد نزال لنا. المزارع حامد أحمد نزال الذي يجهد مع اخوانه في تجميع «شمايل» القمح، يقول لنا إنّ «مشهد الدرّاسة تعمل وسط هذا الدمار العظيم، يرمز إلى التمسك بالأرض والانبعاث من الموت. مع العلم أنّ عدداً من الشهداء المقاومين ما زالوا تحت الركام (الصورة)». وأضاف: «استطعنا إنقاذ ربع الانتاج، عشرون منه نستعمله كقمحٍ حَب والباقي تبن للدواب»

(علي حشيشو)

على بالي

أسعد أبو خليك

وصلَ جوزيف عون إلى واشنطن مصطحباً زهوه بصداقته مع رجلٍ لم يلتقِهِ قطُّ، وتحدّثَ معه- يا لفخر لبنان-مرّةً واحدة على الهاتف. بروتوكوليّاً، استقبلته موظّفة في أدنى السلّم البروتوكولي وهو ارتاح إلى درجة أنّه خرق البروتوكول المعمول به في لباسه الذي يصلح لقضاء نهار أحد في نبع الصفا. لكنّ الطرف الأميركي خرق البروتوكول بصورة أكثر صراخة عندما فرض عليه زيارة وزارة الخارجيّة للقاء وزير الخارجيّة. عادةً، وزير الخارجيّة يزور رأس الدولة في «بلير هوس»، بيت الضيافة الرسمي الذي يبيتُ فيه رؤساء الدول. ولقاء ترامب مع رئيس جمهوريّة دولة صغيرة- لا تدخل في الحسبان الأميركي إلّا بمقدار ما تزعج إسرائيل-لا يأتي بالمجّان. كلّ الكلام اللّبناني الرسمي على المفاوضات المباشرة والقفز للحديث عن السلام والتطبيع هو أثمانٌ مسبقة كي يتمّ اللّقاء. لكنّ هناك أثماناً غير معلنة للّقاء: ترامب لم يكن في وارد الاجتماع حتى مع كلّ التنازلات التي قدّمها الفريق الحاكم لأميركا وإسرائيل (كيف يمكن نسيان إعلان المفاوضات المباشرة بعد ساعات من «يوم الأربعاء الأسود»؟). هناك أثمان قدّمتها هذه السلطة سرّاً، وهي تُدفع لإسرائيل لا لأميركا. هناك كمٌّ من الالتزامات والتعهّدات التي قدّمها عون (باسم الشعب اللّبناني طبعاً) والتي لن نعرف عنها إلّا عندما تسقط ثمارها فوق رؤوسنا. اللّقاء في البيت الأبيض سيكون ممتعاً للمشاهدة لنرى كيف يتعامل عون مع استفزازات ترامب وطلباته العلنيّة من ضيفه. على الأرجح، سيكتفي عون بالابتسام مع النطق بعبارة «لنجعل لبنان عظيماً من جديد». الطلبات الأميركيّة من السلطة اللّبنانيّة ستزداد لأنّ لبنان انضمّ رسميّاً وبقوّة إلى صفّ الدول التابعة والخانعة. في هذه الحالة، سيُطلب المزيد منه كي يُحافظ على مرتبة الشرف الإقليمي هذه. هذا لا يعني أنّ المساعدات الأميركيّة العسكريّة (طوّافات زجاجيّة يمكن إسقاطها بإجاصة، أو طائرة رشّ مبيدات تُطلى وتُسمّى بطائرة مقاتلة، وعربات عسكريّة مستعملة مع «حدادة وبويا» كي نُعلن أنّ ثمنها يصل إلى مليار دولار أميركي) لن تستمرّ. قد تزداد مع أفران مناقيش جديدة لصدّ العدوان.

المفكرة

ماهر الشريف يفكك الفكر الصهيوني

■ في محاولة للغوص في الفكر الصهيوني وفهم نظرته إلى العرب، تنظم «مؤسسة الدراسات الفلسطينية» في بيروت، ندوة لمناقشة كتاب «في الفكر الصهيوني: الصهيونية وموقفها من العرب الفلسطينيين» للمؤرخ الفلسطيني الباحث ماهر الشريف، بمشاركة المؤرخ والباحث أحمد الدبش، يوم الثلاثاء 28 تموز (يوليو)، في مبنى «مؤسسة الدراسات الفلسطينية».

يتوقف الكتاب عند الأسس الفكرية التي قامت عليها الحركة الصهيونية، ويتناول نظرتها إلى العرب الفلسطينيين، كما يناقش عدداً من الادعاءات المرتبطة بنشأة الصهيونية وتطورها، في محاولة لتفكيك مرتكزاتها الفكرية والسياسية.

تدير الندوة الصحافية رندة حيدر، محررة نشرة «مختارات من الصحف العبرية» في المؤسسة ضمن حوار يفتح المجال لمناقشة مضامين الكتاب وأسئلته.

ندوة «في الفكر الصهيوني: الصهيونية وموقفها من العرب الفلسطينيين»: الثلاثاء 28 تموز (يوليو) - الساعة 5:00 عصراً - «مبنى مؤسسة الدراسات الفلسطينية» (فردان . بيروت). للاستعلام: 01/868387

قراءات في شعر أنسي الحاج

■ إحياءً ذكرى ميلاد الشاعر اللبناني الراحل أنسي الحاج، تنظم مكتبة «رقائم» أمسية مخصصة لقراءات من أعماله، تستعيد جانباً من تجربته الشعرية التي شكّلت علامة فارقة في قصيدة النثر العربية، وفتحت أفقاً جديداً للغة والكتابة، يوم الإثنين 27 تموز (يوليو)، في مساحة إم ميرنا.

تهدف الأمسية إلى إعادة فتح باب الحوار مع عالم الحاج الشعري، والتوقف عند أبرز محطات مشروعه الأدبي، الذي ترك أثراً بارزاً في الشعر العربي المعاصر. كما تشكل المناسبة مساحة لقراءة نصوصه واستحضار الأسئلة التي شغلت كتاباته حول الوجود والحب والحرية، ورؤيته إلى اللغة بوصفها تجربة شخصية تتجاوز التعبير إلى الكشف والابتكار.

فقد شكّلت تجربة الحاج الشعرية علامة فارقة في قصيدة النثر العربية، وأسهمت في إحداث تحول عميق في اللغة الشعرية الحديثة، من خلال نصوص جمعت بين التأمل الفلسفي والبعد الوجداني والجرأة في التجريب.

«قراءات في شعر أنسي الحاج»: الإثنين 27 تموز (يوليو) - الساعة 8:30 مساءً - «مساحة أم ميرنا» (الحمرا). للاستعلام: 81/677258

مريم صالح: من الألبوم إلى الحوار

■ أمسية خاصة تتيح للجمهور التعرف إلى عمل الفنانة مريم صالح (الصورة) الجديد «سرّ» كاملاً، يستضيفها «مترو المدينة» يوم الإثنين 27 تموز (يوليو)، في تجربة جماعية تسبق لقاءً مفتوحاً مع صالح، يتناول خلفيات الألبوم ومساره الفني.

تلي جلسة الاستماع حوارات وأسئلة وأجوبة تديرها نور عز الدين، تتناول تجربة صالح الموسيقية، وعملية إنتاج الألبوم، وأفكاره وتوجهاته الفنية. كما تتيح الأمسية للجمهور فرصة التفاعل المباشر مع الفنانة، في لقاء يضيء على مراحل إنجاز العمل ورؤيتها الموسيقية. وستكون نسخ الألبوم على أسطوانات الفينيل متوافرة للبيع بعد الجلسة، مع توقيع خاص من مريم صالح.

جلسة استماع إلى ألبوم «سرّ»: الإثنين 27 تموز (يوليو) - الساعة 6:30 مساءً - «مترو المدينة» (كليمنصو). للاستعلام: 76/309363

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 666314/ 01 ـ 828381 / 03
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com